



PROVISIONAL

A/38/PV.57

22 November 1983

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والخمسين

المعقودة بالمقر، في نيويورك، في
يوم الثلاثاء*، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس:	السيد ايويكا	(بنما)
نم:	السيد فاخوري (نائب الرئيس)	(لبنان)

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس): [٢٥] (تابع)

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
- (ب) تقرير الامين العام
- (ج) تقرير اللجنة الرابعة
- (د) مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room DC2-0750,2 United Nations Plaza
مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة
من المحضر .

83-64316/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣

البند ٢٥ من جدول الاعمال (تابع)

مسألة جزر فولكلاند (مالفيناس):

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/38/23، الجزء سابعاً، و A/AC.109/752)
- (ب) تقرير الامين العام (A/38/532)
- (ج) تقرير اللجنة الرابعة (A/38/584)
- (د) مشروع قرار (A/38/L.12)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اود ان استرعي انتباه اعضاء

الجمعية العامة الى تقرير اللجنة الرابعة الوارد في الوثيقة A/38/584.

هل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة اخذت علماً بهذا التقرير ؟

تقرر ذلك .

السيد ستروتشكا (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الروسية): في معالجتنا

لمسألة جزر المالفيناس، فاننا نعالج احدى الظواهر التي فات زمانها في هذا القرن. فالاحداث التي تحيط بجزر المالفيناس توضح بجلالة حقيقة الجهود التي تبذلها الجهات المستعمرة لترسيخ وادامة سيطرتها الاستعمارية حيثما كانت الفرص متاحة لنهب ثروات الاقاليم التابعة، ووضع تلك الاقاليم في خدمة المخططات الاستراتيجية والعسكرية للامبريالية واستغلالها لاغراض سياسية. ان الارباح التي تجنيها بريطانيا العظمى من الانشطة الاحتكارية للشركات البريطانية في جزر المالفيناس، ووجود البترول بكميات وفيرة بالقرب من سواحل تلك الجزر، وفوق كل شيء موقع الجزر الاستراتيجي الهام، كلها من الاسباب التي تجعل بريطانيا العظمى ترفض تنفيذ تصفية استعمار تلك الجزر، وذلك يفسر لنا السبب في عدم استجابة حكومة لندن للنداءات المتكررة التي صدرت عن الجمعية العامة للام

المتحدة في عام ١٩٦٥ وما بعده لتصفية الاستعمار في الجزيرة . ولهذا ، الاسباب قامت حكومة لندن في نيسان / ابريل من العام الماضي ، بدعم من واشنطن ، برسالة اسطول الى الجزيرة من ٨٠ سفينة منها ٢٨ سفينة حربية تحمل على متنها ٢٢٠٠٠ جندي ومجهزة بعشرات من الطائرات العسكرية الحديثة والطائرات العمودية . وقد قتل في تلك المعارك اكثر من ٧٠٠ ارجنتيني واكثر من ٢٠٠ جندي بريطاني . هذه كلفة السفارة التي قامت بها حكومة تاتشر ونتيجة ما قررت من استخدام كل وسيلة ممكنة لتأمين تنفيذ مخططات بريطانيا الاستراتيجية في جزر المالديف .

ان عملية الانزال في الجزر التي قامت بها بريطانيا العظمى بمساعدة سخية من الولايات المتحدة ، اكدت ان الاساليب التي تلجأ اليها القوى الاستعمارية والامبريالية لم تتغير على الاطلاق . ويوضح ذلك انها تستخدم دون اي حياء لغراض استراتيجية استغلالية ، الضغط العسكري السافر واللجوء لاستخدام السلاح دون اي تردد . وقد تجلى ذلك ايضا في غزو الولايات المتحدة لغرينادا واحتلال اراضيها وانتهاك استقلالها فور ان قرر شعب غرينادا ممارسة حقه في تقرير المصير . وهناك ادلة اخرى على الاعمال العدوانية للولايات المتحدة بالنسبة لنيكاراغوا وكوبا وموقفها من حركات التحرر الوطني في امريكا اللاتينية وانشطة الدوائر الامبريالية تحت ادارة ريغان الرامية الى زيادة تدعيم الموقف الدولي وزيادة خطر اندلاع صراع نووي يشمل العالم بأسره .

ان التطورات التي وقعت في جزر المالديف بعد استعادة السيطرة البريطانية باستعمال العنف تؤكد بدورها ان حكومة لندن لا تعتمز تسوية مسألة جزر المالديف بالوسائل الدبلوماسية وفقا لميثاق الامم المتحدة وتشيا مع روح نداءات الامم المتحدة وحركة عدم الانحياز . وتوضح كذلك انها لا تنوى ان تسير قدما نحو تنفيذ مطالبة المجتمع الدولي الصريحة لها باتمام عملية تصفية الاستعمار ، وفي اطار تلك العملية انها السيطرة الاستعمارية على جزر المالديف . وتقاوم لندن هذه المطالب عن طريق تعزيز وجودها العسكري في الجزر . فقد وضعت في الجزيرة حامية عسكرية تضم اعدادا كبيرة من الجنود تفوق عدد السكان المدنيين . وقد بدأت بريطانيا العظمى في بناء قاعدة جوية استراتيجية ضخمة

تستخدمها المقاتلات من طراز فانطوم وقاذفات القنابل وطائرات النقل الضخمة . وتوقعنا البلاغات المتعددة على انها انشأت قواعد لاطلاق القذائف متعددة الاغراض متوسطة ومعيدة المدى . وتواصل بريطانيا العظمى بناء مرافق لتخزين الرؤوس الحربية النووية والمعدات الالكترونية واشكال اخرى من التكنولوجيا العسكرية على اراضي الجزر . كما يجرى الاعداد لنشر معدات الاتصالات بالتوايح الصناعية للقيام بعملية الاستخبارات الالكترونية . فباختصار بدأ تحويل جزر فوكلاند الى قلعة حصينة . ونتيجة لهذا الاضفاء للطابع العسكري على جزر المالفيناس بمساعدة الولايات المتحدة ومشاركة نظام الفصل المنصرى بجنوب افريقيا ، طبقا لما تكشف عن بلاغات عديدة ، بات جنوب الاطلسي عرضة لان يتحول الى حلبة جديدة للمواجهة .

فقد تسبب اضافة الطابع العسكرى على تلك المنطقة في خلق تهديد للسلام الشامل ، كما تسبب ايضا في عرقلة فرص اعادة الاوضاع الى حالتها الطبيعية وتصفية الاستعمار في جزر الماليناس .

ان تشيكوسلوفاكيا تؤيد التسوية السلمية لمشكلة جزر الماليناس وجزيرة جورجيا الجنوبية وجزيرة ساند ويتش الجنوبية وفقا لروح قرارات الجمعية العامة ومقررات حركة عدم الانحياز ، وتحبذ تصفية الاستعمار في تلك الجزر ، اثر ذلك ، وتدين الرفض المستمر لتنفيذ اعلان تصفية الاستعمار بالنسبة لجزر الماليناس ، وتشعر بالانزعاج لاضفاء بريطانيا العظمى بدعم من الولايات المتحدة للطابع العسكرى على تلك الجزر ، وتعتبر ان تحويل الجزر الى قاعدة عسكرية عمل يعترض طريق تصفية الاستعمار ، ويخلق مصدرا للتوتر في منطقة جنوب الاطلسي .

ونحن مقتنعون تمام الاقتناع بأن الطريق الوحيد المؤدى الى تسوية مسألة جزر الماليناس هو المفاوضات السلمية وفقا لروح قرارات الامم المتحدة ، وتصفية الاستعمار في تلك الجزر ، اثر ذلك .

السيدة كومارى (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تسببت

الحرب الفاجعة التي نشبت في جنوب الاطلسي في نيسان / ابريل من العام الماضي وجو التوتر المتفاقم الذى اتسمت به العلاقات بين المملكة المتحدة والارجنتين منذ ذلك الحين في قلق عميق للمجتمع الدولي . ولقد آلم حكومتي بوجه خاص ان ترى أمتين صديقتين تخوضان قتالا مدورا . فتلك الحرب الوجيزة المدمرة لم تأت بحل لتلك المشكلة طويلة الامد . ولم تفض الا الى العودة الى الوضع الذى كان قائما قبلا والذى ازداد سوءا نتيجة للعواقب الوخيمة التي ترتبت على الصراع . والدرس الوحيد المستفاد الذى اتضح لنا جميعا هو مدى العقم البالغ لاستخدام القوة في تسوية المنازعات الدولية .

لقد ناشدت حكومة الهند جميع الاطراف المعنية في السادس من ايار/مايو ١٩٨٢ ان تكف عن استخدام القوة او التهديد باستخدامها والعودة الى عملية المفاوضات حتى يتسنى التوصل الى حل سلمي . وفي مجلس الامن ، واثرا اعتماد القرار ٥٠٢ (١٩٨٢) قمنا بالحث على تفادى اندلاع نزاع اوسع نطاقا وتيسير المسعى نحو تسوية سلمية يجرى التفاوض عليها . كما ايدنا أيضا الجهود الجديرة بالثناء التي قام بها الامين العام من اجل الجمع بين الطرفين ووضع اطار للعمل يجرى من خلاله السير قدما نحو تسوية سلمية . والامين العام جدير بمزيد من التقدير لمواصلته جهوده الدؤوبة في هذا الصدد .

لقد اعاد المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الذى انعقد في عاصمتنا في آذار/مارس الماضي الاعراب عن التأييد الراسخ لبلدان عدم الانحياز :

" لحق جمهورية الأرجنتين في ضمان اعادة جزر ماليفيناس السى

سيادتها عن طريق المفاوضات " (A/38/132 ، ص ٥١ ، فقرة ١٥٦)

وحثوا على استئناف المفاوضات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة باشتراك الامين العام للامم المتحدة وبمساعيه الحميدة ، كما اكدوا مرة اخرى على وجوب ان يأخذ الطرفان في الاعتبار مصالح سكان الجزر .

وكنا نأمل ، انه حتى اثنا عملية اندمال الجراح والعودة التدريجية السى الوضع الطبيعي في المعاملات الثنائية ، ان يكون من الممكن استئناف الحوار الذى انقطع بصورة مباغتة بين الدولتين بشأن هذا الموضوع مثار النزاع . ولازلنا نأمل ان تجد كلا الحكومتين - رغم ما تؤمن به كل حكومة منهما بجدارة مطالبتها وسلامة قناعاتها - الارادة اللازمة للتفاوض حتى يمكن حسم هذا الموضوع سلميا وبطريقة ودية .

السيد شارل (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تولي جمهورية هايتي أهمية بالغة لمسألة جزر ماليفيناس التي ظلت منذ السنة الماضية محطاً لاهتمام العالم نظراً لما تنطوي عليه من تهديد للسلم والامن الدوليين .

وإذا نحينا جانبا اعتبارات التضامن الاقليمية وعلاقات الصداقة والود والروابط الوثيقة التي تربطنا بشعب الارجننتين وحكومتها فان موقفنا بشأن هذا الموضوع يتركز على رغبتنا الاساسية في تحقيق تسوية سلمية ، وعادلة ودائمة لهذه المشكلة التي استعصت على الحل منذ اكثر من ١٥٠ عاماً .

وبالفعل ، هناك اكثر من ١٥٠ عاماً قد انقضت منذ قامت بريطانيا العظمى التي كانت تتسيد البحار آنذ بالاستيلاء بالقوة على ارجيل ماليفيناس وطردت السكان المحليين واقامت نظاماً استعمارياً استمر حتى اليوم .

وفي هذا الصدد ، علينا ان نؤكد انه رغم السنوات التي انصرمت فان القوة لا تستطيع ان تضي طباع الشرعية او تنشيء أي حق . وفي رأينا ان الوجود البريطاني في جزر ماليفيناس لا يمكن تبريره بحكم القانون او بحكم الواقع . فهو وجود مازال غير مشروع ، ومن شأنه ان يهدد سلام المنطقة اذا ما ظلت الدولة القائمة بالاحتلال مصممة على تجاهل المطالب العادلة لامة الارجننتين .

ان الدرس الذي يستخلص من هذه الحرب التي تسببت في اراقة الدماء في الجزء الجنوبي من قارتنا يوضح الحاجة الى تسوية عاجلة ، وعادلة وسلمية للنزاع . وسوف يكون من الخطورة ان نعتقد ان حل هذه الازمة او اي موقف مماثل يمكن ان يؤول الى ما لا نهاية . ان مبادئ ميثاق الامم المتحدة ، وعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والمبادئ المتعلقة باعلان علاقات الصداقة بين الدول من النقاط العديدة التي لا بد ان تستخدم كإطار لمثل هذه التسوية .

وقد اعترفت كل من الجمعية العامة ، واللجنة الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار، من جانبها ، بوجود خلاف حول مسألة السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة ، وأوضحنا السبيل الذي يجب انتهاجه . وللأسف ليس هناك ما يجعلنا نعتقد ان نداء المجتمع الدولي كما عبرت عنه الجمعية العامة كان موضع اهتمام ، بل ، على العكس ، مازال الموقف البريطاني كما كان منذ عام ١٩٦٤ وهو ان مبدأ حق تقرير المصير يجب ان يطبق على السكان المحليين . وان عملية تصفية الاستعمار لا بد ان تتحقق وفقاً لارادتهم .

ونحن نعتقد ان هذه مشكلة مصطنعة ، لان الحكومة البريطانية ذاتها تعتبر ان السكان في الواقع بريطانيون وبنوون ان يظلوا كذلك . وفي هذا السياق فاننا نحترم اختيار هؤلاء السكان ، الا ان وجهة نظرنا تختلف ، من ناحية اخرى ، اختلافاً جذرياً عن وجهة نظر المملكة المتحدة في محاولتها ان تنسب الى السكان المحليين الذين ليسوا في الواقع الا وكلاء وادوات لها أو ، بتحديد اكثر ، اناسا يجسدون الوجود الاستعماري في مالفيناس ، الحق في ان تكون لهم الكلمة الاخيرة بالنسبة لمستقبل الاقليم ، وهو ما ينافي روح قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) .

ومن الواضح تماما أن الموقف البريطاني يثير تساؤلات خطيرة حصول الارادة السياسية - أو حتى مجرد الارادة - من جانب المملكة المتحدة للسير قدما في طريق المفاوضات . ويزداد هذا الشعور عمقا عندما نفكر في عملية اضاء الطابع العسكري التي تجرى في الوقت الحالي والتي ستحول جزر الماليناس الى قلعة حقيقية ، بشكل لا يتكافأ اطلاقا مع ما تتعرض له من خطر حقيقي أو مزعوم .

وبالنسبة لنا ، نحن دول نصف الكرة الأمريكي ، يدعو هذا الوضع الى القلق من عدة نواح ، ويعتبر دليلا واضحا على رغبة المملكة المتحدة في تعزيز واستمرار احتلالها بالرغم من سيادة الأرجنتين على تلك الجزر .

ولذلك ، فان هايتي ، التي تدافع باستمرار عن مبدأ احترام الاستقلال والسيادة سلامة أراضي كل الدول باعتبار أن ذلك هو الضمان الوحيد للأمن الدولي ، تؤيد تأييدا قويا الجهود التي يبذلها حكومة الأرجنتين للتوصل الى حل سلمي تفاوضي لهذه المسألة وفقا لروح ميثاق الامم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة .
ولذلك نأمل أن يحظى مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/38/L.12 الذي قدمته ٢٠ بلد من بلدان امريكا اللاتينية بما فيها هايتي ، هذه المرة ، بتأييد المملكة المتحدة ، التي سيكون تطبيقها لأحكام ذلك القرار بمثابة اعادة تأكيد لالتزامها بالسلام والتعاون الدوليين .

السيد تسفيتكوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : انقضى

عقدان تقريبا منذ اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها الأول بشأن مسألة جزر فولكلاند / ماليناس ، وهو القرار ٢٠٦٥ (د - ٢٠) . وقد أشار ذلك القرار الى ميثاق الامم المتحدة والاعلان التاريخي لمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وناشد حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية أن تبدأ دون أدنى تأخير في اجراء مفاوضات بهدف ايجاد السبل والوسائل للتوصل الى تسوية سلمية لهذه المسألة الاستعمارية . ولسوء الحظ ، يجب أن نلاحظ أنه بالرغم من

(السيد تسفيتكوف ، بلغاريا)

الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة وبرغم من قرارى الجمعية العامة ٣١٦٠ (د - ٢٨) ، ٤٩/٣١ اللذين اعتمدا منذ عام ١٩٦٥ حتى الوقت الحالى ، ظل هناك ذلك الرفض الصريح من جانب المملكة المتحدة لتنفيذ قرارات الامم المتحدة وهو الرفض المتسبب في استمرار تأخير اجراء المفاوضات وعدم التوصل الى حل نهائي لهذه المسألة . ويتشس هدف المملكة المتحدة في ادامة سيطرتها على ذلك الاقليم الاستراتيجي في جنوب الأطلسي ، كما أن رفض اجراء مفاوضات ببناء وفعالة بغية الازالة السريعة والفورية لهذا الوضع الاستعماري في جزر فولكلاند / مالفيناس وفقا للمقررات والقرارات التي اعتمدها الجمعية العامة وأجهزتها ، ورفض المملكة المتحدة تلبية النداءات المتعددة والمقررات الصادرة عن حركة عدم الانحياز ، قد تسببا في نهاية الأمر ، في تفجر حرب استعمارية في عام ١٩٨٢ . لقد شهد المجتمع الدولي اذكاء بؤرة التوتر في جنوب الأطلسي المشحونة بالمخاطر بالنسبة للسلم والأمن الدوليين . وبالتأييد الصريح من جانب الولايات المتحدة ، استعادت المملكة المتحدة الوضع الاستعماري لجزر فولكلاند / مالفيناس بقوة السلاح واتخذت تدابيرها على الفور لتقوية وتمديد وجودها العسكري الذي يشكل اليوم حقيقة تثير القلق ، وهكذا فان المملكة المتحدة تقوم حاليا ببناء ميناء جوى استراتيجي على الجزر وتقوم بتوسيع مرافقها البحرية وقواعدها العسكرية ، بما فيها المرافق المخصصة لرسو الغواصات النووية ، وتحديث كل تسهيلات الاستطلاع . ويوجد أكثر من ٤٠٠٠ جندي بريطاني في الأقليم . وتبحر الوحدات البحرية والغواصات التابعة للمملكة المتحدة في المياه المحيطة بالجزر ، وعلى غرار ما يحدث في جزر ديبغو غارسيا في المحيط الهندي ، وغوام في المحيط الهادئ ، تحولت جزر فولكلاند/ مالفيناس الى نقطة انطلاق عسكرية استراتيجية للتحكم في الأجزاء الجنوبية لقارتي افريقيا وامريكا اللاتينية . فضلا عن جزء كبير من المحيط والفضاء الذي فوقه .

ان القرارين ٥٠٢ (١٩٨٢) ، ٥٠٥ (١٩٨٢) اللذين أعتدهما مجلس الأمن في العام الماضي ، وكذلك القرار ٩/٣٧ الصادر عن الجمعية العامة ، قرارات دعت طرفي النزاع لبذل أقصى ما في وسعهما لايجاد السبل والوسائل الكفيلة بتسوية

هذا النزاع . وفي الفقرة الأولى من منطوق القرار ٣٧ / ٩ ، ، فان الجمعية العامة :

" تطلب الى حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية أن تستأنفا المفاوضات بغية التوصل ، في أقرب وقت ، الى حل سلمي للنزاع على السيادة فيما يتعلق بمسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) . وفي مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في آذار/ مارس الماضي ، أكدت الدول الأعضاء من جديد تأييدها لقضية الأرجنتين العادلة . وأثناء الاجتماع الأخير لوزراء خارجية ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز في نيويورك في الفترة من ٤ - ٧ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٣ ، كرر الوزراء ورؤساء الوفود تأييدهم :

" لحق جمهورية الأرجنتين في استعادة سيادتها على جزر مالفيناس عن طريق المفاوضات " . (٨/38/495 / ص ٢١ ، فقرة ٧٣)

ويتعين على وفد جمهورية بلغاريا الشعبية أن يشير الى أن قرار الامم المتحدة الذي اعتمد في عام ١٩٨٢ والجهود التي بذلها الأمين العام للأمم المتحدة ، لم تلق استجابة ايجابية من جانب المملكة المتحدة ، بل على النقيض من ذلك ، ما زال ذلك البلد يرفض ، لاسباب مختلفة الاشتراك في أية مفاوضات تستأنف ، بل انه في حقيقة الأمر يضع عقبات أخرى لعرقلة استئناف المفاوضات . ومن الواضح أن الدولة القائمة بالادارة تلجأ مرة أخرى الى تكتيكات جربت جيدا خلال الأعوام الثمانية عشر الماضية ، تهدف الى التسوية والمناورة مواصلة لسيطرتها على ذلك الاقليم .

وكعضو قديم في اللجنة الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار ، اعربت جمهورية بلغاريا لشعبية دائما ومازالت تعرب عن تأييدها بلا تحفظ للازالة الفورية والنهائية لكل الآثار المترتبة على الاستعمار ، بما في ذلك السيطرة الاستعمارية على جزر فوكلاند / مالفيناس ، على أساس مقررات وقرارات الامم المتحدة ، وعلى اساس اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بصفة خاصة . ولهذه الأسباب جميع ، سيصوت وفد بلدي لصالح مشروع القرار الذي قدمته بلدان أمريكا اللاتينية .

السيد مارتين أوردا نيستا (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :
 يود وفد فنزويلا أن ينضم الى الوفود التي سبقته في الاعراب عن خالص سرور فنزويلا ،
 حكومة وشعبا ، لاستكمال الانتخابات التي أعادت الديمقراطية الى جمهورية شقيقة
 في أمريكا اللاتينية هي الأرجنتين . ان العودة الى الديمقراطية والتدفق الكبير
 لشعب الأرجنتين على صناديق الانتخاب في ٣٠ تشرين الأول / اكتوبر الماضي ، مدعاة
 للشعور بالارتياح والتفاؤل في ربوع القارة بأسرها .

وقد اتجهت سياسة فنزويلا الخارجية دوما الى الاسهام بشكل حاسم فسي
 اعضاء الطابع المؤسسي على الحريات الديمقراطية في القارة . وكما ذكر ، تعني
 الديمقراطية اتاحة المشاركة الاجتماعية والتقدم وتغيير الهياكل القديمة ، وتعني
 استمرار النهوض بالحريات السياسية ، واحترام الحقوق التي تحمي الحريات الفردية ،
 وتعني انتصار العدالة الاجتماعية والشرعية الحقيقية ، والتمتع بالمشاركة المتساوية في
 توزيع الثروة . ولهذا ، فان بلدى يؤيد ويشجع بقوة الدول التي تقيم الحريات
 الديمقراطية وتضفي عليها الطابع المؤسسي .

وموقف فنزويلا فيما يتعلق بالحفاظ على السلام والنضال ضد بقايا الاستعمار
 معروف جيدا . وقضية جزر الماليفيناس مثال للاستعمار .

عندما حققت الأرجنتين استقلالها في عام ١٨١٦ استحوذت وفقا لمبدأ
 تثبيت الحدود على أرخبيل الماليفيناس الذي كان جزءا لا يتجزأ من المستعمرة
 الاسبانية السابقة " ريودولا بلاتا " التابعة للعرش ، وفي رأينا أن حق الأرجنتين في
 المطالبة بهذا الجزء من أراضيها مشروع عادل ، لأنه من الحقوق التي ورثتها عن
 اسبانيا والتي سلبت منها بالقوة في عام ١٩٣٣ . وقد احتجت جمهورية الأرجنتين
 آنذاك على العدوان الذي شن على أراضيها وسكانها ، وسعت سعيا مستمرا الى
 استعادة الأراضي المحتلة .

ونحن لا نعتزم تقديم تقرير نسرد فيه تاريخ عملية النهب هذه لأن المنظمة قد أحيطت علما بها في العام الماضي . والذي نود أن نوضحه الآن هو أن فنزويلا التي كانت هي نفسها ضحية للنهب الاقليمي من جانب الدول الاستعمارية تؤكد من جديد تضامنها مع المطالب العادلة للأرجنتين ، التي سلبت منها أراضيها الخاضعة لسيادتها ، وتؤكد من جديد ضرورة انهاء هذا الظلم بالطرق السلمية التي تضمن حلا عادلا وعمليا ودائما للمشكلة .

ويشعر وفد بلادي بالقلق نظرا لأن الخطوات التي اتخذتها الأرجنتين فيما يتعلق بمسألة المفاوضات ، لم تسفر عن نتائج نظرا للموقف السلبي والمتعنت الذي اتخذته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا . والخطوات التي اتخذتها الأرجنتين متسقة مع سياق وروح القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة ومجلس الأمن بخصوص هذا الموضوع وهي القرارات : ٢٠٦٥ (د - ٢٠) و ٤٩/٣١ الصادر في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ و ٣١٦٠ (د-٢٨) الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ و ٩/٣٧ الصادر في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ ونصوص توافق الآراء في أعوام ١٩٦٦ و ١٩٦٧ و ١٩٦٩ و ١٩٧١ . وقرارات مجلس الأمن ٥٠٢ لعام (١٩٨٣) الصادر في ٣ نيسان/ابريل و ٥٠٥ (لعام ١٩٨٢) الصادر في ٢٦ أيار/مايو . وقد ذكر السيد خوسيه البرتو زامبرانو فيلاسكو ، وزير خارجية فنزويلا أثناء انعقاد مجلس الأمن في نيسان/ابريل عام ١٩٨٢ للنظر في الصراع الناشب في جنوب الأطلسي :

" ان أمريكا اللاتينية أسرة من الشعوب ، وليس بوسعنا أن نقف بمنأى عن كل ما يحدث هناك . وأى عدوان يصيب عضوا من أعضائها يؤثر عليها ككل وهي لن تقبله " (S/PV.2362 ، ص ٢١)

وهذا تصريح له وزنه ، وخاصة في الآونة التي نشهد فيها الحشود العسكرية البريطانية في الأراضي المتنازع عليها ، وهو عامل حاسم في زيادة التوتر وعدم الاستقرار في منطقة أمريكا اللاتينية ، ولا سيما في جنوب الأطلسي . وما يشير قلقنا العميق أن يستخدم جزء من قارتنا كقاعدة عسكرية كبيرة . ولا يمكن أن نقف مكتوفي الأيدي إزاء هذه الحقيقة التي تعرض السلم والأمن للخطر .

وقد ذكر الأمين العام في تقريره حول مسألة مالفيناس :

" فإني اعتقد أن استئناف الحوار ، جنباً إلى جنب مع اتخاذ تدابير لبناء الثقة ، يمكن أن يسهم في إعادة الأمور إلى حالتها الطبيعية في جنوبي المحيط الأطلسي ويفتح الطريق نحو حل دائم للمشكلة . ومن جانبي فأنا على استعداد لمساعدة الطرفين في هذه العملية " . (الوثيقة A/38/532 ، الفقرة ٥) .

فهل يمكن أن يعتبر إقامة قاعدة عسكرية بريطانية في جزر مالفيناس تدبيراً من تدابير بناء الثقة ؟ وهل تقبل شعوب أمريكا اللاتينية خلق بؤرة توتر بين الشرق والغرب في منطقتنا ، بينما النزاع في جنوب الأطلسي يستخدم كدليل على مصداقية قوة الردع لدى حلف شمال الأطلسي ؟

علينا أن نتمعن ملياً في هذه الحقائق والمؤشرات . وبناءً على طلب عدة دول من أمريكا اللاتينية من بينها فنزويلا ، وزعت الوثيقة A/38/496 بشأن هذا الموضوع المعروض علينا . وتشمل الوثيقة القرار ١٧٠ (د - ٨) الذي اعتمد بتوافق الآراء في المؤتمر العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ، كما تتضمن أيضاً البيانات بخصوص مسألة : " تقرير عن ادخال المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية الأسلحة النووية في المنطقة وفي جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندوتش الجنوبية " .

وفنزويلا ، بصفتها دولة طرف في معاهدة " ثلاثيلكو " ، التي أنشأت المنطقة
المأهولة الوحيدة الخالية من الاسلحة النووية في العالم ، تشعر بقلق عميق ازاء
المعلومات التي توفرت نتيجة للصراع ، وهي معلومات تميل الى تأكيد وجود أسلحة
نووية لدى الأسطول البريطاني في هذه المنطقة ، فوق اشتراك الغواصات النووية
في الاحداث . وذلك يمكن أن يوحي بانتهاك المملكة المتحدة وهي قوة نووية ، للوضع
الذي لوضع المنطقة المجردة من الأسلحة النووية الذي أنشأته المعاهدة .

حقيقة أن فنزويلا امتنعت عن التصويت في العام الماضي على قرار الجمعية العامة ٣٧ / ٧١ بشأن التوقيع والتصديق على البروتوكول الإضافي الأول لمعاهدة ثلاثي الملوك .
 اننا نعتبر أن مضمون الوثيقة المشار إليها التي انبثقت عن مؤتمر " وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية " له أهمية خاصة نظرا لأن المعلومات الواردة بها تظل مثار قلق لدول المنطقة ، بالإضافة الى بناء قاعدة عسكرية استراتيجية في جزر مالفيناس ستتضم وحدات كبيرة من الجنود وكميات ضخمة من العتاد البحري والجوى ، وذلك طبقا للمعلومات التي قدمها المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن في نشرته المعنونة " التوازن العسكري ١٩٨٣-١٩٨٤ " ، وهو ما سيعرض الأمن والسلم في منطقتنا للخطر ونشك .
 وإذا كنا قد وصفنا لتونا الموقف الذي يبعث على خيبة الأمل ، فان تفضيلنا للمصالحة يجعلنا نأمل أن يستجيب طرفا النزاع للنداء الذي وجهه المجتمع الدولي باستئناف المفاوضات بغية التوصل الى حل عادل وسلمي ونهائي للمشكلة ، ومن ثم فاننا نرحب بالجهود التي بذلها الأمين العام والاهتمام الذي أبداه في البحث عن السبل الكفيلة باستئناف الحوار بين الطرفين .

وانطلاقا من مساندتنا القوية لحق الأرجنتين في جزر مالفيناس تقدم فنزويلا مع تسعة عشر بلدا من أمريكا اللاتينية مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/L.12 والمطروح الآن أمام الجمعية العامة ، مثل ما فعلت في لجنة انهاء الاستعمار عندما اعتمد القرار A/AC.109/756 .
 وموجز القول ان جمهورية الأرجنتين الشقيقة تأتي مرة أخرى اليوم لكي تلقى تأييدا يمكنها من استعادة حقها العادل في أسرع وقت ممكن عن طريق حل سلمي لنزاعها الذي استمر لسنوات عديدة حول السيادة مع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .
 لقد أدى ذلك النزاع الى نفاذ صبر شعب الأرجنتين لأنه أحبط رغباته السيادية وحقوقه في جزر مالفيناس .

وبالتالي ينبغي للجمعية العامة ألا تتجاهل الواقع بل ينبغي لها أن تحسب المملكة المتحدة على البدء فورا في المفاوضات ربما يسمح بالتوصل الى حل سلمي للنزاع القائم ،

لأن الأرجنتين ، في هذا العهد الجديد الذي عادت فيه الى الديمقراطية تنوى ، كما صرح رئيس جمهوريتها المنتخب ، الدكتور راؤول الفونسين ، أن تستخدم جميع الوسائل الدبلوماسية المتاحة لها للتوصل في أقرب وقت الى حل سلمي للنزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة .

وذلك هو نفس المقرر الذي تمسك به شعب الأرجنتين دوما ، وقد أصبح الآن أكثر الحاحا من أى وقت مضى نظرا لأن الشعب قد تحرك نحو مرحلة الديمقراطية المتعددة الأقطاب .

وفي هذا العصر الذي يتسم بالتوترات الخطيرة ينبغي ايجاد الحلول التفاوضية للمشاكل ومن ثم يجب أن يسود التفاهم والسلام في العالم وأن تكون هناك مفاوضات . وهذا هو المطلوب من المملكة المتحدة اليوم .

السيد ترويانوفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة)

شفوية عن الروسية : يشعر الاتحاد السوفياتي أنه من الأهمية بمكان أن تولي الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة اهتماما خاصا لمسألة جزر فوكلاند (مالغيناس)، وذلك لاعتقادنا أن ذلك النزاع الاستعماري الحاد في جنوب المحيط الأطلسي يعد من أخطر مصادر التوتر العالمي .

لقد قاومت الحكومة البريطانية طوال عقدين تنفيذ مقررات الأمم المتحدة بشأن إنهاء الاستعمار في جزر فوكلاند (مالغيناس) ، ووجوب تسوية تلك المشكلة عن طريق المفاوضات . وفي السنة الماضية ، كما نعلم ، غامرت بريطانيا العظمى باستخدام القوة العسكرية للحفاظ على وضعها الاستعماري في جنوب المحيط الأطلسي ، ورفضت النداءات المتكررة من مجلس الأمن بعدم توسيع نطاق الصراع . وقد تسبب ذلك الصراع في خسائر جسيمة فسي الأرواح . كما جمدت الجهود الرامية الى ايجاد تسوية سياسية للنزاع . كما أن الخطوات التي قام بها الأمين العام للتوصل الى حل للمشكلة بالوسائل السياسية والتي لقيت تأييدا واسعا في مجلس الأمن ، قولت أيضا باستجابة سلبية من جانب المملكة المتحدة ، فلم تؤد الى أية نتائج .

ومن الواضح أن حكومة بريطانيا العظمى ما كانت لتختار اللجوء الى القوة المسلحة للابقاء على سيطرتها الاستعمارية لولا المساعدة والدعم العسكري المباشر من الولايات المتحدة . وليس هناك من شك في أن الولايات المتحدة تنوى الاستمرار في استخدام النزاع في جنوب المحيط الأطلسي لتحقيق أهدافها الاجريالية في منطقة أمريكا الجنوبية . وفي العام الماضي أصبحت سياسة الولايات المتحدة والبلدان أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي في مجموعها أكثر وضوحا فيما يتعلق بتعزيز مواقعها العسكرية في جنوب المحيط الأطلسي عن طريق اضعاف الطابع العسكري على جزر فوكلاند (مالغيناس) وعن طريق اقامة قاعدة جوية بحرية كبيرة في تلك الجزر على غرار القاعدة العسكرية المقامة في ديبغو غارسيا .

وطبقا لما نشرته الصحف ، تقام معسكرات تتسع لخمسة عشر ألف جندي في جزر فوكلاند (مالغيناس) كما أقيمت محطات الرادار ومعداتنا ويجرى بناء منظومات الدفاع الجوي وأنظمة الاتصالات وغيرها ويجرى جمع المعلومات لأجهزة المخابرات عن طريق التتابع الاصطناعية جنبا الى جنب مع المعلومات الخاصة بالأرصاد الجوية . وفي منطقة بيورتا أرجنتينا أنشئت ١٦ قاعدة اطلاق متعددة الأغراض للصواريخ المتوسطة المدى والبعيدة المدى . وهناك ثمانية وأربعون طائرة عسكرية وحوالي مائة طائرة عمودية في جزر فوكلاند (مالغيناس) ويجرى وضع خطط خاصة لبناء قاعدة جوية استراتيجية جديدة يمكن أن تستقبل احدث الطائرات الحربية بما فيها قاذفات القنابل من طراز ب-٥٢ . وقد أدى ذلك الاجراء الى تصعيد خطير للتوتر في جنوب الأطلسي .

وترتبط مخططات اضعاف الطابع العسكري على جزر فوكلاند (مالغيناس) ارتباطا مباشرا بتنفيذ الولايات المتحدة لنظريتها الخاصة بالقواعد المتقدمة التي تنطوي على نشر مجموعات من القوات المسلحة الأمريكية في كل منطقة استراتيجية هامة في العالم .

ان اقامة مركز انطلاق عسكري استراتيجي في جنوب الأطلسي لا بد من النظر اليها في اطار تنفيذ البنتاغون لخطه طويلة الأجل ، التي تضمن وضع قوات أمريكية على قرب بالغ من أمريكا الجنوبية وافريقيا . ان الخطط الرامية الى اضافة الطابع العسكري على جزر فوكلاند لها آثار خطيرة على القارة الإفريقية ، وبصفة خاصة في ضوء توسيع نطاق التعاون السياسي والعسكري بين الولايات المتحدة وجنوب افريقيا ، وسعي الولايات المتحدة المستمر الى اشراك جنوب افريقيا في جهودها الرامية الى تحقيق نواياها الامبريالية . وفي الوقت الحالي تشترك جنوب افريقيا في بناء المنشآت العسكرية في جزر مالفيناس . وكما ورد في خطاب الممثل الدائم للأرجنتين الى الامم المتحدة المؤرخ في ٣ تشرين الثاني /نوفمبر هذا العام ، فان المعطيات التقنية والكلفة الخاصة بالقاعدة العسكرية لا تدع مجالا للشك فيما يتعلق بالطابع الشامل والتوقعات طويلة الأجل للسياسة الحالية التي تنتهجها المملكة المتحدة في جنوب الاطلسي ، وهي دولة نووية وعضو في منظمة حلف شمال الأطلسي .

وتوضح الحقائق أن الدولة الرئيسية في حلف شمال الأطلسي تنتهج سياسة ترمي الى توسيع الحدود الجغرافية للعمليات التي تجريها تلك الكتلة توسيعا كبيرا ، متجاهلة المقترحات المتكررة التي تتقدم بها الدول الأطراف في معاهدة حلف وارسو ألا يمتد نشاط الكتلتين الى آسيا أو افريقيا أو أمريكا اللاتينية .

ولقد أكد العدوان الأمريكي الأخير على غرينادا ، مرة أخرى ، أن الدول الامبريالية ما زالت مصرة على استخدام القوة لتحقيق أهدافها الاستعمارية والاستعمارية الجديدة .

ان الجمعية العامة للامم المتحدة مطالبة بأن تتصدى بحزم للخطط الرامية الى الابقاء على بقايا النظام الاستعماري واحياء ذلك النظام في جميع أنحاء العالم . وفي هذا الصدد ، تصبح مهمة انهاء الوضع الاستعماري في جزر فوكلاند / مالفيناس ذات طابع هام وملح . لقد ظلت الامم المتحدة تكرر على مدى عشرين عاما تأكيدها أن اعلان

منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ينطبق تماما على اقليم جزر فوكلاند / مالفيانس ، وأدرجت الجمعية العامة للأمم المتحدة تلك الجزر في قائمة الأقاليم التي يشملها اعلان انهاء الاستعمار . وخلال تلك الفترة ، نادى الجمعية العامة مرارا وتكرارا بوجوب ايجاد تسوية سلمية لمشكلة الجزر عن طريق وضع نهاية غير مشروطة للوضع الاستعماري فيها .

وقد اعتمدت الجمعية في دورتها العشرين في عام ١٩٦٥ ، القرار ٢٠٦٥ (د - ٢٠) الذي اعترفت فيه صراحة ، ودونما لبس ، بوجود نزاع بين حكومة الأرجنتين والمملكة المتحدة يتعلق بالسيادة على جزر فوكلاند / مالفيانس ، ودعت الدولتين الى الشروع بغير ابطاء في اجراء مفاوضات لاجاد حل سلمي للمشكلة ، واكدت في هذا الصدد على ضرورة تنفيذ القرار التاريخي ١٤١٥ (د - ١٥) الخاص بانهاء الاستعمار . وعلاوة على ذلك طالبت الجمعية العامة في القرار ٣١٦٠ (د - ٢٨) والقرار ٤٩/٣١ ، بالاسراع بالمفاوضات المتعلقة بمستقبل هذه الجزر ، وسجلت للأرجنتين الجهود التي بذلتها في ذلك الصدد .

وكما اتضح في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة تؤيد الأغلبية الساحقة من اعضاء الامم المتحدة التسوية العادلة والسريعة لمشكلة انهاء الاستعمار في جزر فوكلاند / مالفيانس . وبمبادرة من بلدان أمريكا اللاتينية دار نقاش واسع النطاق بشأن هذه المشكلة ، أدى الى اعتماد القرار ٣٧/٩ ، الذي يوجه النداء مجددا الى حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة ، لاستئناف المحادثات بغية التوصل الى تسوية سريعة للنزاع القائم على السيادة ، بشأن جزر فوكلاند / مالفيانس ، وذلك بمساعدة المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة .

وقد تجسّد قلق القطاعات العريضة للمجتمع الدولي بشأن النزاع القائم في جنوب الأطلسي بجلاء في المقررات العديدة التي اتخذتها مختلف المنظمات الدولية . ففي اجتماع القمة الأخير لمؤتمر رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي أكد أولئك الرؤساء

" تأييدهم الراسخ لحق جمهورية الأرجنتين في ضمان إعادة جـزر
مالفيناس الى سيادتها عن طريق المفاوضات". (A/38/132 ، ص ٥١)
وحثوا على استئناف المفاوضات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة ، باشتراك الأمين
العام للأمم المتحدة ، وبمساغيه الحميدة ، كما أكدوا مرة أخرى ضرورة ان يأخذ الأطراف
مصالح سكان الجـزر في الاعتبار .

ويقدر الاتحاد السوفياتي الموقف الذي اتخذته البلدان التي شاركت في مؤتمر
نيودلهي ، وبصفة خاصة ، تأكيدها تأييد حق الحكومة الأرجنتينية في استعادة
سيادتها على جزر مالفيناس عن طريق المفاوضات . ولقد تكرر النداء مرة أخرى لاجتاد
تسوية سلمية للنزاع ، في الاجتماع الذي عقده مؤخرا وزراء خارجية الدول الأعضاء بحركة
عدم الانحياز . وتم التعبير عن هذا ايضا في المقررات التي اعتمدها العديد من
المحافل ، وفي العديد من بيانات بلدان امريكا اللاتينية .

ولقد أعلنت حكومة الأرجنتين مرارا وتكرارا أنها على استعداد لاستئناف
المفاوضات مع المملكة المتحدة وفقا لقرارات الامم المتحدة . وتأكد هذا مجددا في
البيان الذي أدلى به أس وزير خارجية الأرجنتين السيد أغوري لاناري . ورغم ذلك
فان استجابة حكومة المملكة المتحدة للنداءات الموجهة اليها لاتخاذ نهج بناء في
معالجة مسألة مستقبل ذلك الاقليم لا تزال غير مشجعة . فمنذ اعتماد القرار الأخير
للأمم المتحدة بشأن جزر فوكلاند / مالفيناس ، اتضح جليا أن حكومة المملكة المتحدة لم
تتخذ أية خطوة ايجابية .

ويعتقد الاتحاد السوفياتي أنه من الضروري التأكيد مرة أخرى على أن رفض
المملكة المتحدة الانصياع لمقررات الامم المتحدة بشأن اجراء محادثات مع الأرجنتين ،
والسياسة التي تنتهجها بدعم من الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمالي الأطلسي بشكل
عام ، والرامية الى اقامة قاعدة عسكرية رئيسية على جزر فوكلاند / مالفيناس ، واضفاء

الطابع العسكرى على الجزر المتاخمة ، كل هذا ناشئ من عزمها على تعزيز الوضع الاستعمارى لذلك الاقليم ، ويمثل تهديدا خطيرا للأمن والسلم الدوليين . ان موقف الاتحاد السوفياتي المتمثل في تأييد ازالة جميع القواعد العسكرية من الأقاليم المستعمرة ، والاتمام السريع لعملية انهاء الاستعمار ، معروف للجميع . ويعتبر الاتحاد السوفياتي ان مسألة جزر فوكلاند / مالفيناس وجزيرتي ساندويتش الجنوبية ، وجورجيا الجنوبية ، تدخل في اطار مشكلة انهاء الاستعمار . كما أنه يدىن المملكة المتحدة لاستعمالها القوة للحفاظ على الوضع الاستعمارى لتلك الجزر .

وبناء على موقفنا الأساسى الذى ينادى بالتسوية السلمية للنزاعات ، فان الاتحاد السوفياتي ينادى بقوة ببذل الجهود المباشرة ، بما في ذلك جهود الامم المتحدة ، لتسوية هذه المشكلة التي ظهرت في جنوب الأطلسي ، عن طريق المفاوضات ، ووفقا لقرارات الامم المتحدة .

ونلاحظ بارتياح ان وفود العديد من البلدان في هذه الدورة للجمعية العامة قد أبدت تسوية النزاع على أساس عادل مناهض للاستعمار . ويشعر الوفد السوفياتي ان مشروع القرار قيد البحث في هذه الدورة موجه على نحو صائب الى حل مشكلة انهاء استعمار جزر فوكلاند (مالفيناس) في اطار الامم المتحدة ، وفقاً لأهداف ومبادئ الميثاق ، وعلى أساس القرارات التي أصدرتها من قبل بشأن المسألة . ولهذا فان الوفد السوفياتي مستعد لتأييد مشروع القرار .

السيد آرياس ستيللا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لم تدخر بلادى جهداً للمساعدة في تجنب النزاع العسكري في جزر مالفيناس عام ١٩٨٢ الذي كان ثمنه العديد من الارواح ، وذلك بوحي من ولائها التقليدي للسلم . وقد رأت بيرو حينذاك أن جهودها وجهود الشخصيات العالمية البارزة كانت على وشك النجاح لكنها أحبطت نتيجة لاجداث لم تكن متوقعة . ونشترك الآن في هذه المناقشة بايمان وأمل متجددين ، لاعتقادنا أن المقرر الذي سيعتمد في ختام المناقشة سيجعل من الممكن ارساء السلم ، وتحقيق الامن والعدل الدوليين في جنوب الاطلسي ، وفقاً لمبادئ ميثاقنا .

لقد حثت الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين حكومتي الأرجنتين وبريطانيا العظمى على استئناف المفاوضات بغية ايجاد حل سلمي لنزاع السيادة المتعلق بمسألة جزر مالفيناس في اسرع وقت . وقد اتضح اقتناع المجتمع الدولي بسلامة هذا المطلب من التأييد الضخم للقرار ٣٧ / ٩ الذي اعتمد في تلك الدورة . وتضمن ذلك القرار دون شك العناصر الاساسية والضرورية لحل سلمي للنزاع . ولقد تبين للاسف ، خلال الفترة التي انقضت منذ اعتماد القرار استحالة ايجاد مناخ موات للمفاوضات اللازمة ، رغم الرغبة المعنة للجمعية .

فعلى العكس من ذلك ، لاحظت امريكا اللاتينية ، وبصفة خاصة بلادى ، وبلدان اخرى في أنحاء العالم بالتأكيد ، بقلق عميق ، العمل الذي بدأ لاقامة قاعدة عسكرية ضخمة في جزر المالفيناس . ان حجم تلك المنشآت وطبيعتها ينطويان على جهد لا يتناسب

من جميع الزوايا مع متطلبات الجزر . ومن ناحية أخرى ، فإن الاحتفاظ بمنطقة استبعاد بحرية محرمة حول الجزر ، الأمر الذي يمس بسواحل الأرجنتين ، ليس أقل مدعاة للقلق . ويشير كل هذا إلى أن وضعاً جديداً بدأ يظهر ، وأن دولة عظمى استعمارية تشكل مرة أخرى ، من خلال منشآتها العسكرية في الأراضي التي تحت إدارتها ، لا مجرد عقبة أمام عملية إنهاء الاستعمار التاريخية ، بل وتخلق تهديداً سيزيد من حدة التوتر في المنطقة . ففي عالم يسوده العنف كالعناء ، يتسبب إنشاء القواعد العسكرية ، بحكم طبيعته في خلق بؤر توتر ونزاع محتملة .

ولهذه الأسباب ، وبالنظر لدور الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، يناشد وفد بيرو الأطراف المعنية مرة أخرى ، خاصة بريطانيا العظمى ، أن تتخذ الخطوات اللازمة لإيجاد مناخ مؤد إلى إجراء مفاوضات فعالة .

ولا بد لوفد بلادي من الاعراب عن ارتياحه لاحترام حكومة الأرجنتين الشديد لوقف الأعمال القتالية ، وكذلك استجابتها الايجابية لنداء الأمين العام بشأن الاستعداد لاستئناف الحوار حول المسألة .

ويعتقد وفد بيرو بصدق أن عملية ارساء المؤسسات الديمقراطية قد بدأت مؤخرًا بنجاح في جمهورية الأرجنتين الشقيقة - وأود أن أنتهز الفرصة لكي اهنئ وفد الأرجنتين على هذه الحقيقة - فاعراب جميع قطاعات الجماهير هناك عن استعدادها للتفاوض ، يتيح الفرصة للمملكة المتحدة كي تجد سبل ووسائل إقامة هذا الاتصال .

ان وفد بلادي ، بوصفه من مقدمي مشروع القرار ، على اقتناع بأنه من الضروري اليوم أكثر من أى وقت مضى ، أثناء مناقشة هذا الموضوع ، أن نعزز ولاية الأمين العام ، لتمكينه من مساعدة الأطراف المعنية على استئناف المفاوضات للتوصل الى تسوية سلمية لهذا النزاع على السيادة .

ان بيرو والأرجنتين تربط بينهما من الناحية التاريخية روابط نابغة من أعمال المحرر العظيم دون خوزيه دى سان مارتين ، الذى قال في احدى خطبه أمام شعب بيرو - بين أمور أخرى - ما يلي :

" عندما تستعيد بيرو الحقوق التي فقدتها منذ وقت طويل ، سأكون قد وفيت بأعز عهد قطعته على نفسي ، وأنجزت أعظم مهمة أخذتها على عاتقي فسي حياتي " .

ويحدونا الأمل في أن تتمكن الأمم المتحدة من أن ترى نهاية هذا النزاع على السيادة في القارة الأمريكية ، بوصفه أعظم المهام في حياة هذه المنظمة .

السيد روا كورى (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان مسألة جزر

مالفيناس وجزيرتي جورجيا الجنوبية ، وساندوتش الجنوبية ، ليست بالجديدة على هذه الجمعية ، فقد بحثت اللجنة الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار هذه المسألة للمرة الأولى عام ١٩٦٤ ، وحينذاك دعت حكومتى الأرجنتين والمملكة المتحدة لبدء مفاوضات لايجاد حل سلمي للمشكلة . وفيما بعد ، تقدمت الجمعية العامة ببيان مشابه في عام ١٩٥٦ ، في قرارها ٢٠٦٥ (د - ٢٠) ، مطالبة فيه باجراء المفاوضات المباشرة . ثم أصدرت بعد ذلك في أعوام ١٩٦٦ و ١٩٦٩ و ١٩٧٥ مقررات حثت فيها كلا الطرفين على مواصلة تلك المفاوضات ، التي ينبغي أن يقال انها ارتطمت دائما بالتعنت البريطاني .

لقد حث القراران ٣١٦٠ (د - ٢٨) لعام ١٩٧٣ و ٤٩/٣١ لعام ١٩٧٦ - اللذان كانا يريان أن يؤديا الى تصفية استعمار الجزر - على التعجيل بالمفاوضات ، واعترافا بالجهود التي بذلتها الأرجنتين لتسهيل تلك العملية . أما القرار ٩/٣٧ الذى تقدم به في العام الماضي ٢٠ بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية ، فقد صدق تصديقا كاملا

على المقررات الصادرة في ١٩٦٥ و ١٩٧٣ و ١٩٧٦ ، وبالإضافة الى ذلك ، اعترف بوجود نزاع على السيادة على اقليم الجزر ، وهذا نزاع طرفاه الوحيدان جمهوريتي الأرجنتين والمملكة المتحدة . وطلب القرار من الأمين العام أن يستخدم مساعده الحميدة ، وطلب منه أن يقدم تقريرا بشأن المسألة المذكورة الى الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة .

ان استمرار هذه الحالة الاستعمارية التي فات زمانها ، والتي فرضت بقوة السلاح عام ١٩٨٣ ، قد قول بمعارضة مستمرة من جانب الأمة الأرجنتينية ، أدت في عام ١٩٨٢ الى أعمال حربية خطيرة في جنوب الأطلسي ، سببت خسائر فادحة فسي أرواح الشباب الباسل من كلا البلدين ، وكانت ماثرا اهتمام من مجلس الأمن .

لقد كانت الحرب الاستعمارية في جنوب الأطلسي بمثابة درس خطير لأمم قارتنا . وكشفت عن الوجه الحقيقي لامبريالية الولايات المتحدة ، التي تحالفت مع المعتديين ، وأظهرت الطابع الاستعماري الجديد لما يسمى بمعاهدة تبادل المساعدة بين البلدين الأمريكية . وهكذا ، تمكنت شعوب أمريكا اللاتينية مرة أخرى من أن تتأكد من الذي كان ولا يزال عدوها التاريخي .

ان ما يطالب به الانكليز من مواصلة احتلالهم غير المشروع لجزر مالفيناس ، قد حول المسألة الى بؤرة للنزاع المستمر بين دولة محتلة من خارج القارة وحلفائها من ناحية ، والأرجنتين ومعها أمم أمريكا اللاتينية الأخرى ، من ناحية أخرى .

ان حركة عدم الانحياز ايماننا منها برسالتها المناهضة للاستعمار ، أيديت منذ البداية الطلب الأرجنتيني العادل وحثت المملكة المتحدة على أن تتفاوض على اعادة الاقليم الى سيادة الأرجنتين . وقد ظلت الأرجنتين متمتعة بتضامن حركة عدم الانحياز في اجتماعاتها . ومؤتمرات القمة التي عقدتها في كولومبو وهافانا ونيودلهي .

ان جمهورية الأرجنتين ، التي تجاهل الوجود الاستعماري الانكليزي في جزر مالفيناس حقوقها ومسالحتها الحيوية ، لاتزال متمسكة بموقف منطقي وبناء صوب الحبل التفاوضي . ومع ذلك ، فقد نهبت الرأي العام العالمي الى المخاطر الكامنة في المقرر

البريطاني بانشاء قاعدة استراتيجية دائمة في جزر مالدينا . وهو مقرر يعتبر استفزازا واضحا للأرجنتين ويشكل في نفس الوقت باعثا على القلق العميق للبلدان الأخرى فسي المنطقة . ونظرا لخطورة هذا المقرر ، أدين في اجتماع عام على مستوى الوزراء لبلدان حركة عدم الانحياز ، عقد في نيويورك في الشهر الماضي .

وليس سرا ما يحمله التحكم في جزر مالدينا من أهمية استراتيجية بالنسبة للسيطرة على جنوب الأطلسي . وهذا هو السبب في التوسع العسكري الذي قامت به المملكة المتحدة .

والمثل ، أعلنت الحكومة البريطانية بناء "ميناء" جوي استراتيجي جديد في جزر مالدينا ، في "ماونت بليزانت" ، على بعد حوالي ٣٠ كيلومترا من ستانلي ، به مرافق للطائرات العسكرية والمدنية ، ويرمي الى تسهيل تحركات القوات العسكرية . وقد أعلن اتحاد شركات "مولم لاينغ ايبي رودستون" الذي منح عقد انشاء الميناء الجوي الجديد ، ان قاعدته التي ستستخدم لنقل العمال والمواد الى الجزر ستقام في كيب تاون بجنوب افريقيا ، وهذا يشكل انتهاكا صارخا للقرارات التي أصدرتها منظمنا بشأن انها الروابط مع نظام بريتوريا . ان أنه سيزيد من التعاون العسكري الاستراتيجي بين بريتوريا والمملكة المتحدة عبر المحيط الأطلسي .

وتعتزم الحكومة البريطانية أن تحسن قدرتها الاستراتيجية وحركتها الجوية من أجل أن تشارك في عمليات عسكرية خارج النطاق الجغرافي لمنظمة حلف شمال الأطلسي . وهذا يوضح الآثار الطويلة المدى للسياسة الحالية للمملكة المتحدة ، ورفضها مناقشة تصفية استعمار جزر مالدينا .

ولأن سنوات طويلة قد انقضت دون احراز أى تقدم فى تنفيذ قرارات الجمعية باتت هناك بؤرة مستعرة للنزاع فى جنوب الأطلسي ، الأمر الذى تجلى بوضوح فى الأزمـة التى نشبت فى العام الماضى . ولقد جعل ذلك من الضرورى أكثر من أى وقت مضى استئناف عملية التفاوض بين الطرفين تحت رعاية الامم المتحدة من اجل التوصل الى تسوية سلمية عادلة ونهائية لذلك النزاع على السيادة .

ولأسف انه بالرغم من الموقف البناء والاستعداد اللذين أبدتهما حكومة جمهورية الأرجنتين ، ورغم المساعي الحميدة لأمين عام منظمنا لم يحرز أى تقدم نحو استئناف المفاوضات .

ويود وفد بلادى أن يكرر مرة اخرى نداءه باستئناف المفاوضات فوراً ؛ ونود أن نكرر تأييدنا للاقتراحات الواردة فى القرار ٣٧ / ٩ الذى اعتمده الدورة الماضية للجمعية العامة والذى كان لوفد بلادى شرف ان يكون من بين مقدميه مثلما نحن الآن من مقدمي مشروع القرار المطروح على الجمعية فى الوثيقة A/38/L.12.

ان استمرار الحالة الاستعمارية يتنافى مع غاية منظمنا فى نشر السلام العالمى . ان التوصل لتسوية دائمة وعادلة لنزاع السيادة حول جزر الطفيناس وجورجيا الجنوبية وساندوتش الجنوبية أمر لا تقتصر أبعاده على النطاق الأرجنتيني والاطليمي ، فهو أمر له أهمية دائمة وقصوى بالنسبة للمجتمع الدولي كله . ونحن لذلك على اقتناع بأن العدل والتعقل سوف يسودان ، ان أجلاً وان عاجلاً . ونحث الحكومة البريطانية ان تتخلى عن موقفها المتعنت الذى يتعارض مع مسار التاريخ ، وتسهم فى التوصل الى تسوية لمشكلة الطفيناس وتسهم فى تصفية الاستعمار بصورة نهائية وكاملة فى امريكا اللاتينية . ويحدونا الأمل فى ان يحظى مشروع القرار الذى تبنته ٢٠ دولة من دول أمريكا اللاتينية بالتأييد الاجماعي من قبل الجمعية العامة .

(السير جون هامسون) (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لقد مضى اكثر من عام منذ ناقشنا مسألة الفوكلاند هنا . ولا يزيد مشروع القرار المقدم من قبل الأرجنتين هذا العام عن كونه نسخة مكررة من قرار العام الماضي . ومن ثم فاننا نشهد عرضا لفيلم قديم . وعندما يصبح الموضوع مألوفا فان المشاهدين يصابون بالملل . ومن ثم فاني لن أكرر كل الحجج القانونية والتاريخية المعروفة التي تستند الى أسس صحيحة ، والتي تقدم بها وفد بلادى في مناقشة العام الماضي ، وأكدناها في مناسبات عدة قبل ذلك وبعده .

وسأكتفي بالقول ان حكومة بلادى لا يخالجهما أدنى شك في ان جزر الفوكلاند ،

موضوع هذه المناقشة ، جزر بريطانية . وينطبق نفس الشيء على جزيرتي ساندويتش الجنوبية وجورجيا الجنوبية اللتين لا تتناولهما المناقشة الراهنة . فهاتان الجزيرتان استولى عليهما الكابتن كوك في ١٧٧٥ ولم يدر بخلد الأرجنتين ان تتقدم بأية مطالبات بشأنهما الا في أواخر هذا القرن . أما بالنسبة للفوكلاند فلا شك في ان الجانب الآخر كانت تخالجه بعض الشكوك ايضا ازا* ادعاه بالسيادة ، فيما يخصها ، حيث انه لم يكن هناك سكان في تلك الجزر عندما اكتشفها البريطانيون ، وقد ظلت في حوزة بريطانيا طوال الاعوام المائسة والخمسين الماضية ، وهو ما يعود الى ما قبل تأسيس كثير من الدول الممثلة هنا في الجمعية العامة . ومن الجدير بالذكر كذلك ان الولايات المتحدة استولت على تكساس وكاليفورنيا ، على سبيل المثال ، بعد بد* الاستيطان البريطاني المتواصل لفوكلاند بعدة سنوات . وما قد يستحق الذكر أن أضيف ، انه في ضوء* ما قاله أحد المتكلمين بعد ظهر اليوم من أن كثيرين من اهل الفوكلاند يعيشون في تلك الجزر منذ ستة أجيال أو أكثر ، من الواضح ان سكان الجزر ليس لهم موطن آخر سوى الفوكلاند .

رغم اني أشرت اشارة عابرة للوضع التاريخي والقانوني فاني لا أود من أى منكم

ان يتصور ان ذلك يعني أننا نعتبر ان مسألة الفوكلاند مسألة غير هامة . فنحن ، على العكس تماما ، نعتبرها أمرا بالغ الأهمية ، يمس سمعتنا ومسؤولياتنا عن كذب ، كما يتعلق بالمبادئ الدولية الأساسية . فهى مسألة تضطلع المملكة المتحدة ازا*ها بالتزامات

محددة تجاه الامم المتحدة بموجب المادة ٢٣ من الميثاق . وأود ان أؤكد ان الأهمية الرئيسية في هذا المحفل لمسألة فوكلاندا انها تتناول حقوق شعب - ونحن نسلم بأنه شعب صغير ، ولكن الشعب هو الشعب والحقوق هي الحقوق . فييثاق الامم المتحدة لا يشترط للتمتع بالحقوق التي يرسبها ان تتمتع بها شعوب يبلغ تعدادها ٥ ملايين أو ١٠ ملايين ، أو ٢٠ مليون نسمة أو أى عدد آخر .

ان القضية التي أطرحها اليوم قائمة على أساس ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي . لكن أود ان أشير ، قبل ان أصل الى ذلك الى حدث سياسي محض ترحب به حكومة بلادي ونأمل ان يكون بمثابة فآل حسن لمستقبل هذه المشكلة .

أود ان أهني شعب الأرجنتين على انتخاباته وعلى الطريقة التي أجريت بها . الا انه متعين علينا في الوقت الحالي ان نتعامل مع النظام العسكري في الأرجنتين وعندما ألقى وزير خارجية الأرجنتين خطابه بالأمس كان يفعل ذلك وفقا لتعليمات تلقاها من ذلك النظام . ومع ذلك ، فان لدينا أملا معقولا في انه في غضون اسابيع قليلة سوف تكون هناك حكومة ديمقراطية حقا في الأرجنتين . ونحن نرحب بذلك ، ونعتقد انه ما يعزز الديمقراطية في نصف الكرة الغربي وفي شتى انحاء العالم ان تعود دولة هامة كالأرجنتين الى درب الديمقراطية .

وفي نفس الوقت لا يسعنا الا ان نعرب عن أسفنا للأشياء الجافية التي قيلت بشأن جزر الفوكلاندا خلال وبعد حملة الانتخابات . لكننا نأمل مع ذلك عندما تتولى الحكومة الديمقراطية الحكم ان تنظر الى الأمور بشكل مغاير بعض الشيء ونأمل قبل كل شيء ان يعترف شعب الأرجنتين الذي استطاع ان يقرر من يحكمه ان شعب الفوكلاندا له نفس الحق ونفس الامتياز . من السابق لأوانه ان نقول كيف ستتطور العلاقات بين دولتي وحكومة الأرجنتين الديمقراطية التي ستتولى الحكم عما قريب لكنني أستطيع ان اقول اننا ، من ناحيتنا ، مستعدون بل متشوقون الى عودة العلاقات الطبيعية بين دولتي . في تفسيره المعروف علينا ، قال الأمين العام بقدر كبير من الحكمة مايلي :

" وفي حين يتضح ان المفاوضات لا يمكن ان تبدأ الا بموافقة كلا الطرفين ، فاني أعتقد ان استئناف الحوار ، جنباً الى جنب مع اتصالات تدابير لبناء الثقة ، يمكن أن يسهم في اعادة الأمور الى حالتها الطبيعية في جنوبي المحيط الأطلسي وفتح الطريق نحو حل دائم للمشكلة " (فقرة ٥) . (A/38/532)

ومن خلال استئناف الحوار، نأمل أن نحقق تطبيع العلاقات الثنائية بين بريطانيا والأرجنتين. وعلى سبيل المثال، فإننا نعمل من أجل تحسين ميكر في العلاقات الاقتصادية والتجارية. كما نرحب أيضا باستئناف العلاقات الدبلوماسية. ويحدونا الأمل في التوصل الى ايجاد أسس للعلاقات الطيبة يمكننا أن نقيم عليها تفهما أفضل في المجالات الأخرى. اننا على استعداد، وقد بذلنا جهودا من أجل تحقيق هذا التطبيع في العلاقات وعندما تشكل حكومة جديدة في الأرجنتين، فإننا ننتظر اجابتها على هذا العرض باهتمام، بل وأقول بأمل.

الآ أنه يجب أن يؤكد تأكيدا قاطعا أن حكومتي لا يمكن أن توافق على التفاوض بشأن سيادة الجزر. فهذا ليس نزاعا بشأن أرض خاوية، ان لا نستطيع أن نغفل الشعب الذي يعيش على تلك الأرض التي عاش عليها أسلافه. ولا نستطيع أن نتفاوض من وراء ظهره أو من فوق رأسه. ولا أعتقد أن الممثلين المجتمعين هنا لكثير من الأم الكبيرة والصغيرة يمكن أن يطالبونا بذلك.

وأعرف أنه مواجه بصعوبة سيكولوجية. فكلمة "مفاوضات" كلمة جذابة. ونحن أنفسنا نحت مرارا وتكرارا في نزاع دولي تلو الآخر بأن المسار السليم هو الضي في طريق المفاوضات، ونحن نعني بذلك. ان كلمة المفاوضات ترد في الميثاق وعلى سبيل المثال في المادة ٣٣. ولكن أى اهتمام أولته الأرجنتين لهذه المادة في العام الماضي؟ فرغم الحقيقة الماثلة في أن كلتا الحكومتين كانتا تقومان بعملية تفاوض، قامت الأرجنتين بهجمة مفاجئة على الفوكلاند. لقد قلت ان قضيتنا تقوم على أساس راسخ وهو الميثاق والقانون الدولي. لكن وفد بلادى لا يمكنه أن يقلل أن يفسر الميثاق أو يستشهد بنصوصه بطريقة انتقائية.

وأعتقد أنه لم يكف ينقضي يوم طوال ما انقضى من دورة الجمعية العامة، دون أن يستخدم منظم أو آخر في هذه القاعة العبارة التي أسبغت عليها هالة من القداسة "الحق غير القابل للتصرف لتقرير المصير". لقد استخدمت تلك العبارة مرارا في الأيام الأخيرة بشأن الشعب الصغير في غرينادا. وفي الفوكلاند، هناك سكان أقل ولو أن مساحة

الأرض أكبر من غرينادا . فسكان غرينادا يمكن أن يسعهم مدرج كبير لكرة القدم، أما سكان الفوكلاند فمن الممكن أن يسعهم مدرج صغير . ولكن هل حجم مدرج كرة القدم يمكن أن يكون عاملاً يحدد ما إذا كان لشعب من الشعوب حق في تقرير المصير أم لا ؟ ان الاجابة واضحة، فكما سبق أن قلت الحقوق هي الحقوق .

وهناك سبب بسيط في عدم اشارة مشروع القرار المطروح علينا الى الحق غير القابل للتصرف لتقرير المصير . فوزير خارجية الأرجنتين قد ذكر لنا بصراحة في العام الماضي أن من المكونات الأساسية لقضيته أن تقرير المصير لا ينطبق على سكان جزر الفوكلاند . وقد تكرر ذكر ذلك خلال المناقشة العامة في هذه الدورة . وقد فعل وزير خارجية الأرجنتين ذلك مرة أخرى في خطابه بالأمس . وفي اللجنة الرابعة بعد ظهر أمس ، ذهب ممثل الأرجنتين الى حد القول بأن الجمعية العامة سلبت من سكان الفوكلاند حقهم في تقرير المصير، وقال ان ذلك استثناء خاص وفريد في نوعه لقاعدة تعتبر فيما عدا ذلك عالمية . وعندما أشارت الى أن جوهر الحق غير القابل للتصرف هو أنه لا يمكن أن يسلب، رد ممثل الأرجنتين بقوله ان المملكة المتحدة هي في الواقع المسؤولة عن سلب هذا الحق غير القابل للتصرف من سكان جزر فوكلاند .

وكل هذه أمور غريبة بل شاذة . هل يمكن لأحد أن يقول بكل جدية ان عملية تصفية الاستعمار تتضمن انكارا للحق الثابت لتقرير المصير؟ ويبدو أن ما كان سئل الأرجنتين يشير اليه بيان لممثل المملكة المتحدة في لجنة الـ ٢٤ في عام ١٩٦٤ ، حذر فيه زملاءه من الممثلين من أن الاستخدام غير الحذر لتلك الكلمات في مشروع القرار لن يتفق وحق تقرير المصير الذي يتمتع به بغير شك سكان جزر فوكلاند . وأكرر هذا التحذير اليوم، وأقول ذلك على وجه التحديد فيما يتعلق بمشروع القرار المعروض علينا .

ومما يقوى عزمي على أن أفعل ذلك أن وفد الأرجنتين وضع كتابة التفسير الذي يسعى الى وضعه على تصويت الوفود التي ستؤيد مشروع القرار . وسوف يرى أعضاء الجمعية ذلك في الفرع الأول بالصفحة الثانية من الوثيقة A/38/563 حيث قامت الأرجنتين باخطار الوفود

بأنها اذا ما صوّت لصالح القرار الحالي ، فان الأرجنتين سوف تفسّر ذلك التصويت بأنه رفض لتطبيق حتى تقرير المصير فيما يسمونه " هذه الحالة الفردية الخاصة " . وقد وضعت تحت عبارات وفد الأرجنتين خطوط حتى لا يكون هناك أى شك في نواياه . وقد أنذر أعضاء الجمعية العامة .

ان الفكرة بأكملها من اختلاق هذا الاستثناء الوحيد والفريد في حالة سكان جزر فوكلاند من مبدأ يعترف بأنه مبدأ عالي ، أمر غريب الى الحد الذي يجعل معه بالجمعية العامة أن توليه المزيد من الدراسة .

لقد رحبت بأن تقبل الأرجنتين - ولو أن هذا جاء متأخرا بعض الشيء - أن تقع جزر فوكلاند في قائمة الأقاليم التي تغطيها المادة ٧٣ من الميثاق . ان وزير خارجية الأرجنتين قد استخلص نتيجة بالأسس وهي أنه جعل القرار ١٥١٤ (د-٢٥) ينطبق على جزر فوكلاند . واني واثق من أن هذه النتيجة ستوافق عليها الجمعية . ولكن يبدو أن وزير خارجية الأرجنتين كان يود أن يقوم بخدعة مضللة ، بأنه باستناده الى القرار ١٥١٤ (د-٢٥) كان يود أن يجعله يختفي . ولقد فعل ذلك بأن ادعى أن الفقرة ٦ من القرار لها أهمية قصوى وأنها تعلو على كل ما عداها في القرار . والأخطاء في تحليله المنطقي واضحة . أولا ، ان تاريخ القرار ١٥١٤ (د-٢٥) يوضح أن الفقرة ٦ كانت تستهدف تناول أمر مختلف تماما . ثانيا ، بالاستناد الى ذلك السراب الخاص بالسلامة الاقليمية فان وزير الخارجية يشجب المسألة برمتها . ولا شك أنه ما يتلاءم مع طريقة تفكيره أن يفترض أن سيادة الأرجنتين على الاقليم قائمة ، وأن سيادة بريطانيا غير موجودة ، ولكن هذا نهج لا يمكن أن يقنع حكومتي أو العالم بأسره . وأخيرا فانه لم يقدم أية أدلة في صياغة القرار ١٥١٤ (د-٢٥) على أن المبادئ الأساسية التي تضمنها في الفقرات من ١ الى ٥ و ٧ ، لا سيما الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، كانت خاضعة لأي شكل من أشكال التحديد فضلا عما يزعم الآن أنه " استثناء خاص وفردى " لحالة واحدة بعينها .

ومع ذلك فان تقرير المصير مبدأ من مبادئ الأمم المتحدة وله تطبيق عام . وأود أن استرعي اهتمام الجمعية الى المادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة التي رغم أنها ضيقة التطبيق

فان لها صلة بسألة الفوكلاند . وبالتحديد ووفقا لهذه المادة، فان حكومتي على مدى ثلاثين عاما كانت تقدم تقارير الى الأمم المتحدة بشأن قائمة طويلة من المستعمرات البريطانية. ومعظم تلك المستعمرات الواردة في القائمة الأصلية قد استبعدت منها، لأنها مارست حق تقرير المصير وهي الآن مثلة هنا في هذه الجمعية كبلدان ذات سيادة متكافئة، واما أنها اختارت بارادتها الحرة أن تنضم الى دول مجاورة . ان ما كان حقا لأغلبية البلدان فسي القائمة هو بالتأكيد حق الآخرين . فساكن جزر فوكلاند يستطيعون ممارسة حق تقرير المصير كغيرهم من ساكن الجزر الآخرين في الكاريبي أو المحيط الهادئ أو أي مكان آخر .

ولا يمكن أن تكون الإشارة في مشروع القرار المطروح علينا الى مصالح سكان الجزر بدىلا للمبدأ الأساسي لتقرير المصير . ان الأرجنتين على استعداد لقبول الإشارة الى مصالحهم ، بينما تحتفظ لنفسها بالحق في أن تقرر أين تكمن تلك المصالح . لكن هذا لا يتفق والكلمات الواضحة للميثاق . فالمادة ٧٣ تقول بكل وضوح ان مصالح سكان الجزر لها أهمية قصوى وهي أيضا تجبر المملكة المتحدة باعتبارها الدولة القائمة بالادارة بأن تعزز رفاهيتهم الى أقصى حد وتنمي حكمهم الذاتي . وهذا كلام صريح وواضح . ولقد سمعت هذه الحجة في العام الماضي لكن أحدا لم يرد عليها ردا حقيقيا . وهي في الواقع لا رد عليها . ومن المناقضة الواضحة للميثاق بالنسبة لمصالح سكان الجزر أن تترك للأرجنتين حق تقريرها ، فسكان الجزر ذاتهم هم الذين ينبغي السماح لهم بتقرير ما هي مصالحهم فعلا ويجب أن نسترشد برغباتهم لا بتقييم أى شخص آخر لمصالحهم .

هل لي أن أشير في جملة اعتراضية الى الفقرة الثانية من ديباجة مشروع القرار التي تقول بأن استمرار الأوضاع الاستعمارية يتنافى مع مثل الأمم المتحدة الخاصة بالسلم العالمي ؟ ان هذا تحريف للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) . فالقرار ١٥١٤ (د - ١٥) يقول ان استمرار الوجود " الاستعماري " يعوق التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للشعوب الخاضعة للاستعمار ويتعارض مع مثل الامم المتحدة الخاصة بالسلم العالمي . والمملكة المتحدة لم تكن بطبيعة الحال واضعة ذلك القرار ومن ثم ليس لي أن أقول ماذا كان يعنيه مؤلفوه . ولكن لا يمكن أن يكونوا قد عنوا أن الحفاظ على شكل من الحكومة يتفق مع الرغبات الواضحة المعرب عنها بحزم من قبل الشعب المعني يهدد السلم الدولي ؛ ولا يمكن أن يكونوا قد قصدوا ان التطور التقدمي للحكم الذاتي في جزر الفوكلاندي يعوق النمو الاجتماعي والثقافي والاقتصادي لسكان جزر فوكلاندي . ان القرار ١٥١٤ (د - ١٥) هو أحد نصوص الأمم المتحدة المبجلة بشأن حق تقرير المصير . واعلان العلاقات الودية نص آخر وكذلك العهدان الدوليان بشأن حقوق الانسان . ولذلك فان الفقرة الأولى من الديباجة هراء . ان الميثاق بعد كل شيء يستهدف الحفاظ على السلم العالمي ، وفي نفس الوقت ينص على أن تصل المستعمرات سلميا الى الحكم الذاتي عن طريق تقرير المصير . ومن ثم ليس هناك

تناقض بين الأمرين . اما ما يتناقض مع فكرة الامم المتحدة عن السلم العالمي فهو أية محاولة ترمي الى انكار الحكم الذاتي ، وقمع تقرير المصير ، أو تسليم الشعوب للحكم الاجنبي ضد ارادتها . وازا شكت أية وفود في ذلك فاني أود أن أطلب منها أن تفكر بتمعن وترو . وأود أن أطلب منها أيضا أن تقرأ الميثاق كله بعناية وكذلك المادة ٧٣ وأن تدرس القرار ١٥١٤ واعلان العلاقات الودية وعهدى حقوق الانسان بأكملها . ولن يترك هذا لديها أى شك بالنسبة للنقطة المركزية في الموضوع الخاص بالحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير .

وباختصار ، فان مشروع القرار المطروح علينا يستشهد بطريقة انتقائية من الميثاق . اننا نساند الميثاق بأكمله ولا نسخة مجتزأة منه . ولهذا السبب ، ان لم يكن لسبب آخر ، فان القرار المطروح علينا غير مقبول اطلاقا من وفد بلادى . فالسؤال ليست مسألة تلاعب بالألفاظ ووضعها هنا وهناك لجعل بعضها أقل ماثرا للاعتراض . ان روح القرار ذاتها لا تتمشى مع الميثاق .

ومن ثم فان اعتراض وفد بلادى القوى على مشروع القرار ليس بسبب ما جاء فيه ولكن بسبب ما أهمل ذكره . فهو في الواقع يحذف اكثر الأجزاء صلة بالموضوع في الميثاق . وكما قلت من قبل ، فاننا نتطلع الى وجود حكومة ديمقراطية جديدة في الأرجنتين . فربما نظرت تلك الحكومة الى المسألة بطريقة مختلفة نوعا ، طريقة أكثر ايجابية وانسانية تختلف عن نظرة النظام العسكرى الحالي ، ودعونا نأمل بأنها ستعترف بأن لسكان جزر الفوكلانذ نفس الحقوق في تقرير المصير التي للأرجنتينيين .

وعليّ أن أقول ، مع ذلك ، اني لست متفائلا بالنسبة لهذه النقطة في الوقت الحاضر . وألاحظ أنه كلما صدرت بيانات رسمية عن السلطات الأرجنتينية فانها تشير الى النزاع على السيادة . ومن السذاجة أن نغفل في بريطانيا هذه النقطة ، وكذلك فان الأسوأ من السذاجة يكون تصرفا غير مسؤول ان نطلب الى سكان الجزر أن يغفلوا هذه النقطة .

اننا نتطلع الى تغيير في المشاعر من جانب الحكومة المقبلة في الأرجنتين ، والسى استعداد لاحترام رغبات سكان الجزر والاعتراف بقابلية حق تقرير المصير للتطبيق . واذ ما حدث ذلك فاننا سنكون حقا بازا' موقف جديد . وآمل أن تسعى الدول الأعضاء السى تشجيع الحكومة الجديدة في ذلك الاتجاه .

وفي الوقت نفسه ، علينا أن نتوخى الحذر . ففي وقت الغزو في العام الماضي ، كنا على ثقة كافية - نظرا لاستمرار المفاوضات - بأن الأرجنتين سوف تلتزم بأحكام الميثاق ، بما في ذلك المادة ٢ فقرة ٤ والمادة ٣٣ ، بشأن التسوية السلمية للمنازعات ، ولم يكن لدينا وقتها أكثر من ٢٤ فردا من العسكريين في الفوكلانند . والآن بات علينا أن نحتفظ بمائة ضعف لهذا العدد . وفي الواقع ليس ذلك بالعدد الكبير في هذه الظروف ؛ فالواقع أنه يقل عن نصف عدد الجيش الأرجنتيني الذي احتل الفوكلانند .

اننا نقوم ببناء مطار أكبر في فوكلانند . وقد سعت الأرجنتين الى تصوير ذلك المطار وغيره من المنشآت الدفاعية - وأكرر الدفاعية - بوصفه قاعدة عسكرية استراتيجية . هذا وصف من الواضح انه غير صحيح على الاطلاق . ان المنشآت على الجزر ليست أكثر مما تدعو اليه الحاجة لمواجهة الخطر المتوقع من الأرجنتين . ان تقرير شاكلتون بشأن التسمية الاقتصادية للجزر أوصى ببناء مطار في ١٩٧٦ كتدبير تنموي . وقد عطت حكومتي بنا' على مشورة ذلك التقرير بأن انشاء مطار جديد أمر مطلوب للتمكن من اقامة اتصالات جوية مدنية منتظمة مع الجزر ، وهي الاتصالات التي حددها لورد شاكلتون كأولوية مطلقة . ويجرى بنا' ميناء لخدمة المطار الجوي . وسيعطي استكمال المطار الجديد دفعة أساسية لاقتصاد الجزيرة . فالهدف بعيد المدى من المطار الجوي على ذلك هدف مدني وليس عسكريا . ونأمل باخلاص ألا تنشأ الحاجة الى الجانب العسكري على الاطلاق .

ويتشئ مع الخيال الخصب بشأن طبيعة المطار الجديد والهدف منه ومكانه فيما يسمى بالخطط الاستراتيجية الشاملة ، ما سمعناه أيضا من اتهامات بأن المنشآت البريطانية الدفاعية على جزر فوكلانند قصد بها أن تكون حلقة في حلف استراتيجي مع جنوب

افريقيا عبر جنوب الاطلسي ، وآمل أن هذه التهم سوف يتم التعرف عليها على أنها مجرد هراء خبيث . واعتمادا على أساس من الشائعات والأقاصيص ضخم المتحدثون باسم الأرجنتين من شأن المطار الجديد كثيرا وجعلوا منه وحشا يتهدد السلم والأمن في جنوب الاطلسي ، وزعموا أنه يجر المنطقة الى ساحة النزاع بين الشرق والغرب . وقد اختاروا أن يتجاهلوا الحقائق التي تطوعت حكومتي باعلانها . وكنت جد سعيد ان أتاحت لي الفرصة لتوجيه الاهتمام الى تلك الحقائق العلنية في رسالة قمت بتعميمها كوثيقة للجمعية العامة في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر وهي تشير بدورها الى رسالة سابقة بتاريخ ٢٥ آب / اغسطس .

وللأسف فان الرئيس المنتخب في الأرجنتين سمح لنفسه أيضا أن يسير على هذا الطريق ، في بيان أصدره في بوينس ايرس عقب الانتخابات . ولكن يسعدني أن أقر أنه هو وزير خارجية الأرجنتين الذي تحدث بالأمس ليسا مذنبين بالنسبة للزيف الوارد في خطابين آخرين استمعنا اليهما في اليوم الأول للمناقشة العامة يزعمان وجود تواطؤ عسكري مع جنوب افريقيا . وأكرر مرة أخرى ما قيل في مناسبات عديدة هنا وفي لندن : ان اختيار كيب تاون من قبل المقاولين كنقطة عبور للعاملين في الأعمال المدنية قد تقرر بمعرفة المقاولين دون تدخل من حكومتي أو حكومة جنوب افريقيا .

فالقرار متعلق فقط بقوة العمل المدنية التابعة للمقاولين ولا شأن له بالمعدات أو مواد البناء مباشرة من بريطانيا عن طريق البحر. ولن يرحل أحد من الأفراد العسكريين أو أفراد الخدمات عن طريق كيب تاون . فلم يحدث أن تغيير في سياسة حكومي بشأن عدم التعاون مع جنوب افريقيا في مجال المواد العسكرية . وكل الادعاءات التي ترمي الى عكس ذلك تكتيكات لتشويه الحقائق . ولقد لاحظت في وقت سابق من هذا اليوم أن مثل الاتحاد السوفياتي أطنب في التعليق على النقطة التي قدمتها الارجنتين . فقال انها تمثل جزءا من مؤامرة استعمارية عالمية تقوم على مخطط وضعته الولايات المتحدة الامريكية . انني أتساءل عما اذا كانت لدى مثل الاتحاد السوفياتي معلومات خاصة مسبقا بأن وفد الولايات المتحدة على وشك أن يغير صوته بشأن مشروع القرار المعروض أمامنا الى عكس الطريقة التي صوّت بها في العام الماضي ربما كان الأمر كذلك .

وفي خيال خصب آخر ، اتهم وزير خارجية الارجنتين المملكة المتحدة بأنها تنتهك معاهدة ثلاثيلوكو . وأود أن أوضح لهذه الجمعية أن المملكة المتحدة تؤيد تلك المعاهدة تأييدا كاملا كما أنها تراها جزءا أساسيا قيما من تشريعات تحديد الأسلحة . اننا نحترم بكل دقة التزاماتنا بموجب البروتوكولين الأول والثاني للمعاهدة ، أولا ، بعدم نشر الأسلحة النووية في الأقاليم التي تقع تحت مسؤوليتنا دليا في اطار منطقة تطبيق المعاهدة ، ثانيا ، بعدم نشر تلك الأسلحة في الأقاليم التي تسرى عليها تلك المعاهدة . ونود أيضا أن نرى تنفيذ معاهدة ثلاثيلوكو في المنطقة بأسرها . ولتحقيق ذلك ، يتعين على كل الدول المعنية في المنطقة أن تصبح أطرافا في المعاهدة ، بما في ذلك الارجنتين وكوبا .

وبعد أن عرضت هذه المسائل الخارجية ، أود أن أعود الى موضوعي ، فأكرر: أن الغرض من الميناء الجوي على المدى البعيد غرض مدني وليس عسكريا .

ولدينا في بريطانيا حكمة تقول " لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين " ونحن نفضل ألا نلدغ أصلا ولكننا سنحتاط لكي لا يتكرر ذلك مرة اخرى . ومن ذا الذي يمكن أن يلومنا على ذلك ؟ ان بعض الطمأنينة ستتوفر اذا ما أعلنت حكومة الارجنتين الجديدة وقف الأعمال العسكرية بصورة قاطعة . كما يتعين عليها أن توضح على نحو مقنع أنها تنبذ

استخدام القوة كوسيلة لتسوية المنازعات . ان هذا ما يتطلبه الميثاق ، والمتوقع أن الكثير من الوفود تتساءل لماذا لم تقم الارجننتين بذلك حتى الآن . لقد أيدت وفود كثيرة قرار العام الماضي أملا منها في أن يكون ذلك القرار ، بإشارته الى الوقف الحقيقي للأعمال العسكرية ، قد أوضح بأن الارجننتين كانت بصدد التحرك نحو تلك النقطة الحيوية . وستصاب تلك الوفود بخيبة الأمل وهي ترى انه لم يظهر على مدى العام الذي انقضى منذ ذلك الوقت الا التعنت المستمر من جانب الحكم العسكري في الارجننتين . وباقترابي من ختام هذا الخطاب القصير ، لا أود أن يظن أحد أنني أتحدث بايجاز لأنه ليس لدى ما أقول لصالح بريطانيا . بل على النقيض من ذلك ، فيكفي أن يقال القليل ، لأن الميثاق يقول كل شيء .

في العام الماضي ، ألقى وزير خارجية الارجننتين بيانا مستفيضا عن المطالب القانونية الارجننتينية . وقد أوضحت في ردّي أن تلك مطالب زائفة . ولا أرى أنه من الضروري ، رغم ما قاله وزير خارجية الارجننتين بالأمس ، أن أستعرض كل تلك المطالب مرة اخرى . والواقع ، اني اذ أحجم عن ذلك ، أود أن أسترعي الانتباه الى الاختلاف بين موقف الارجننتين وموقف بريطانيا . ان وزير خارجية الارجننتين يبني قضيته على انكار حق تقرير المصير لسكان الفولكلاند وعلى تفسيره لتاريخ القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وكما أقول ، هذه المطالب زائفة . ولكن الأمر يتعلق بأننا لا نعيش في عصر الامبراطورية الاسبانية العظمى . اننا نعيش الآن في القرن العشرين وفي النصف الثاني منه . اننا في عصر ميثاق الأمم المتحدة . اننا في العصر الذي ينبغي أن نعنى فيه بالشعوب . ولقد وعدنا جميعا أن نتمسك بالميثاق . ومن ثم ، فاننا قد وعدنا أيضا بأن تكون مصالح السكان ذات أهمية قصوى وأن يتم الاعراب عن ذلك عن طريق ممارسة حق تقرير المصير .

لقد حاولت أن أتخذ وجهة نظر ايجابية وأن استشهد بصفة خاصة بتلك الفقرات من الميثاق التي أثق أن الحكومة الديمقراطية الجديدة في الارجننتين ستحترمها عند ما تتولى السلطة . ولا أستطيع أن أنهى خطابي دون الاشارة الى تلك الأجزاء من الميثاق التي ينبغي أن نعتمد عليها فيما يتعلق بمسألة غزو جزر الفولكلاند منذ

١٨ شهرا فقط . لقد وقع ذلك الغزو بالانتهاك الصارخ للمادة الثانية - الفقرتين الفرعيتين ٣ ، ٤ - من الميثاق . وبينما نحاول تسوية النزاع بالوسائل السلمية ، لا يهدد الطرف الآخر باستخدام القوة فحسب ، بل قد استخدم القوة فعلا بأسلوب لا يتفق وأغراض الأمم المتحدة . اننا لا نستطيع أن ننسى ذلك الهجوم المباغت ، ولا أن الارجنتين واصلت ذلك الهجوم متحدية القرار الالزامي الذي اعتمده مجلس الأمن وفقا للباب السابع من الميثاق . لقد كان علينا أن ننقذ سكان جزر الفولكلاند من الغزاة الأجانب عن طريق جهودنا الذاتية للدفاع عن الذات بمقتضى المادة ٥١ من الميثاق . وفي الأيام الأخيرة استمعنا الى الكثير من البيانات حول الغزو ، وها هو ذلك الغزو الذى ليس له أى مبرر على الاطلاق . فما من أحد دعا جيش الارجنتين لاحتلال جزر الفولكلاند . وما من أحد من سكان جزر الفولكلاند رحب بجيش الاحتلال . اني أطلب من الجمعية أن تتذكر أننا نحن الطرف المتضرر . وأطلب من الوفود أن تراجع ضمائرهما وتحجم عن الكيل بمكيالين . فليس هناك ما هو صعب في هذه القضية . فهي تمثل موضوعا واضحا تتوافر اجاباته في الميثاق الذى نؤيده جميعا . انني أطلب بدعم الميثاق ، الميثاق بأكمله ، لا نسخة منتقاة مشوهة منه . فلا ينبغي أن يأتي أحد اليّ بعد هذا النقاش ليقول انه قد أيد مشروع القرار المطروح علينا لأنه يتفق مع الميثاق . ولا أود من أحد أن يقول لي انه يحبذ مشروع القرار هذا ويحبذ الحق غير القابل للتصرف لتقرير المصير في وقت معا ولا أريد من أحد أن يقول لي أن الطريق لحسم هذا النزاع المؤسف هو اغفال المادة ٢٣ والأحكام الاخرى للميثاق . ان هناك العديد من الوفود التي صوتت ضدنا في العام الماضي . واني على ثقة من أنها لن تترك مبدأ الثبات على نمط التصويت يطغى على تأييدها للميثاق نفسه . ومن ثم يطلب وفدى من أولئك الذين لا يستطيعون تأييدنا ألا يكونوا ضد الميثاق على الأقل . وعلى أساس احترام أحكام الميثاق ، فلنسر قدما مع الحكومة الديمقراطية الجديدة في الارجنتين نحو تطبيع العلاقات ، الذى سوف يسهم في تخفيف حدة التوتر في جنوب الاطلسي . فلنتحرك الى الأمام ، لكن على أساس الاحترام اللازم لرغبات الشعب وانطلاقا من مبادئ الميثاق .

السيد بابايورجي (البانيا) (ترجمة فورية من الاسبانية) : ان ادراج ومناقشة بند جدول الأعمال المعنون " مسألة جزر الماليناس " يعد تعبيراً عن المطلب العادل والقلق الذي تبيده الأرجنتين ودول أمريكا اللاتينية الأخرى . وفي إطار أوسع ، تعتبر هذه المسألة دليلاً على الكفاح ضد آثار النظام الاستعماري .

ان وفد جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية يرى أن مناقشة هذه المسألة لا ينبغي أن تتسم بطابع المناقشة الأكاديمية التي تقودنا الى مآهات قانونية بغية حرمان الأرجنتين من سيادتها على تلك الجزر ، اذ أن الحقيقة هي أن جزر الماليناس تنتمي الى الأرجنتين ، وليس الى المملكة المتحدة التي قامت باحتلالها .

ان شعب وحكومة الأرجنتين لم يقبلوا على الاطلاق بالاحتلال البريطاني لتلك الجزر ، ومازالا يواصلان كفاحهما من أجل سيادة الأرجنتين على تلك الجزر .

وتواصل الامبريالية البريطانية تقاليد الحروب الصليبية الاستعمارية، وهي لم تتردد في ارسال سفنها الحربية وقواتها الى مكان يبعد بمسافة ١٢٠٠٠ ميل عن التاج البريطاني لكي تحمي مصالحها الاقتصادية والحربية والاستراتيجية. وزعم بريطانيا انها قامت بهذا التدخل العسكري الذي جاء من أقصى الكرة الارضية الى أقصاها باسم الدفاع عن حقوق تقرير المصير لـ ١٨٠٠ مواطن بريطاني يعيشون على هذه الجزر لهم زعم مشير للسخرية. وليس من قبيل الصدفة ذلك التوازي بين الذرائع التي استخدمتها الامبرياليون الأمريكيون لتبرير عدوانهم الهيرى على غرينادا، وتلك الذرائع التي استخدمتها الامبرياليون البريطانيون في جزر ماليفيناس عندما زعموا انهم ارسلوا قواتهم وقاموا بغزوهم لانقاذ مواطنيهم. ولم يدع احد عندما أيدت الامبريالية الأمريكية علنا وبلا تردد العدوان البريطاني ضد جزر ماليفيناس، فالامبريالية الأمريكية والامبريالية البريطانية تربطهما معا عقيدة امبريالية استعمارية وأهداف ومصالح استراتيجية مشتركة. ولهذا، فليس من قبيل الصدفة أن بارجة بريطانية كانت تدعم قوات البحرية الأمريكية وهي تشن عدوانها على غرينادا. وهذا العمل الذي أقدم عليه أقرب حلفاء الولايات المتحدة العسكريين هو رد لجميل الولايات المتحدة لتقدمها المساعدات العسكرية لبريطانيا أثناء احتلال جزر ماليفيناس*.

لقد كشفت احداث جزر ماليفيناس القناع عن الامبريالية الأمريكية، وهي التي ارادت ان تقدم نفسها كحليف وصديق لبلدان أمريكا اللاتينية. وأظهرت حقائق الحياة ان الولايات المتحدة كانت دائما وستظل أشرس عدو وحرية واستقلال شعوب هذه المنطقة وشعوب العالم أجمع. وأوضح دليل على ذلك هو التدخل الأمريكي الامبريالي الهمجى في أمريكا الوسطى وغيرها من المناطق.

وقد استخدمت الامبريالية الاشتراكية السوفياتية، بصدور احداث ماليفيناس، كل السبل للتظاهر بتأييد سيادة الأرجنتين على الجزر كصديق لشعب الأرجنتين ولشعوب أمريكا اللاتينية الأخرى. بيد ان السبب الحقيقي لهذا التأييد هو طموح موسكو

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فاخورى (لبنان).

للاستفادة من الموقف الصعب ولتهيئة الظروف لتفعلها في المنطقة . وتكشف الحقائق عن نفاق السوفيات . ففي الوقت الذي كانوا يناصرون فيه سيادة الارجنتين على جزر مالفيناس ، كانوا يطأون بأقدامهم سيادة أفغانستان باحتلالها عسكريا . وتظهر احداث مالفيناس والاحداث الاخرى في مختلف أنحاء عالم اليوم وموقف الدولتين العظميين الرئيسيتين منها حدة التنافس من أجل السيطرة والهيمنة على العالم ، كما تكشف عن دبلوماسية الازمات المحدودة ، وهذا يعني الحيلولة دون حل الازمات بما يتفق مع مصالح الشعوب .

وبعد أن قام الامبرياليون البريطانيون باحتلال جزر مالفيناس بقوة السلاح ، قاموا بعمل مكثف بشأن ما يسمى بسياسة " تحصين جزر فوكلاند " ، الامر الذي يفترض مسبقا زيادة وجودهم في الجزر . وقد خصصوا اعتمادات ضخمة لارسال الاسلحة ، وبناء المطارات وانشاء الطرق الاستراتيجية وارسال مزيد من المستوطنين . وهكذا يسعى الامبرياليون البريطانيون ، بتأييد من حلفائهم ، وعلى رأسهم الولايات المتحدة ، الى مواصلة احتلال جزر مالفيناس وتحويلها الى قاعدة عسكرية لهم هم أنفسهم ولعنظمة حلف شمال الاطلسي . ولكن عصر الاستعمار قد ولى . وكفاح الشعوب الصلب للقضاء على الاستعمار والاستعمار الجديد ودحر الامبريالية دليل واضح على ان عصر الاستعمار قد ولى .

وقد بينت جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية حكومة وشعبا بجلاء أن مطلب الارجنتين بممارسة السيادة على جزر مالفيناس هو مطلب عادل . ولا يمكن انتهاك حقوق الامم والشعوب في السيادة على اراضيها أو الانتقاص منها بقوة السلاح أو بالمعاهدات والاتفاقات المفروضة عليها . ونحن نعتبر مشكلة جزر مالفيناس مشكلة واضحة قاطعة ونقدم دعما الكامل للارجنتين من أجل استعادة وممارسة سيادتها على هذه الجزر .

السيد كام (بنما) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : منذ ١٨ عاما مضت

تماما ، قدم ١٥ بلدا من بلدان امريكا اللاتينية ، من بينها بنما ، الى الدورة العشرين للجمعية العامة مشروع قرار اعتمد بأغلبية ساحقة باعتباره القرار ٢٠٦٥ (د - ٢٠) المعنون : " مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) " .

وفي هذا القرار ، والذي كان أول قرار تعتمده الجمعية العامة بشأن جزر مالفيناس

سجلت الجمعية العامة وجود نزاع بين حكومة الأرجنتين وحكومة المملكة المتحدة بشأن السيادة على جزر مالفيناس ودعت كلتا الحكومتين الى اجراء المفاوضات التي أوصت بها اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بهدف التوصل الى حل سلمي للمشكلة مع مراعاة أحكام وأهداف ميثاق الامم المتحدة ، وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ومصالح سكان جزر مالفيناس.

وقد أعقب ذلك ، توصل الجمعية العامة للامم المتحدة الى توافق في الآراء في ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٦ و ١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٧ و ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٩ و ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ بخصوص جزر مالفيناس ودعت الطرفين الى مواصلة جهودهما للتوصل الى تسوية نهائية للنزاع في أقرب وقت ممكن . وأعربت الجمعية العامة من جديد عن آرائها في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ ، في القرار ٣١٦٠ (د - ٢٨) ، حيث أبدت قلقها الشديد لان ثمانية أعوام قد انقضت منذ اعتماد القرار ٢٠٦٥ (د - ٢٠) دون حدوث أى تقدم جوهري في المفاوضات ، ولهذا ، فقد اعلنت ان الامر يقتضي الاسراع بالمفاوضات التي نرى عليها القرار ٢٠٦٥ (د - ٢٠) .

لقد عددنا وبصورة متعمدة القرارات وتوافق الآراء التي اعتمدها الجمعية العامة فيما يخص مسألة جزر مالدينا ، وذلك كي نؤكد على وجود سلسلة كاملة من الحقائق تشكل ميراثا من الآراء المقدمة بواسطة المجتمع الدولي بأسره تأييدا لتسوية تفاوضية للنزاع حول جزر مالدينا . وتلك حقائق لا يمكن استبعادها لأسباب عرضية محضة ، وهو ما يبدو ان حكومة المملكة المتحدة راغبة فيه .

وطبقا لمهمتنا في مناهضة الاستعمار وتأييننا الحاسم لمبدأ التسوية السلمية للمنازعات الدولية ، فقد اشتركنا هذا العام في تقديم مشروع القرار A/38/L.12 مع ١٩ بلدا من أمريكا اللاتينية ، مثل ما فعلنا بالنسبة لمشروعات القرار المطالعة في الماضي . وفي رأينا أن مشروع القرار هذا يتماشى مع الخط التقليدي لسلوك الجمعية العامة بشأن مسألة جزر مالدينا ، لأنه يستهدف تسوية تفاوضية سريعة للنزاع حول السيادة فيما يتعلق بجزر مالدينا كما أنه يدعو الأمين العام للقيام بدور هام في هذه العملية .

ويود وفدي أن يعرب عن ظقه البالغ بشأن التقرير غير المشجع - ولكنه وان كان يتسم بالواقعية - الذي قدمه الأمين العام بخصوص مهمة المساعي الحميدة التي قام بها وفقا لقرار الجمعية العامة المتعلق بهذا الموضوع . ومن المؤسف ، وهو أظن ما يمكن قوله ، أنه لم يمكن تنفيذ ذلك القرار نتيجة رفض بريطانيا له على الرغم من أنه يعبر عن رأى غالبية المجتمع الدولي . وقد ساهم ذلك في استمرار مناخ التوتر في جنوب المحيط الأطلسي الذي يؤثر بصورة معاكسة على الأمن والسلم في القارة الأمريكية . وقد أصبح مناخ التوتر هذا أكثر حدة نتيجة اصرار بريطانيا العظمى على الاحتفاظ بمنطقة بحرية خالصة غير مشروعة وبسبب اعلان عزمها على بناء قاعدة عسكرية في جزر مالدينا .

وهاتان الحقيقتان بالاضافة الى رفض بريطانيا العظمى للتفاوض ، قد جعلت وفدي يشعر بقلق بالغ بشأن نوايا بريطانيا التي تستهدف ادامة وجودها الاستعماري في جزر مالدينا . وفي هذا السياق ، أجد من المناسب أن اقتبس فقررة من تقرير الأمين العام المقدم للجمعية العامة هذه السنة . لقد قال الأمين العام الاتي :

" ان ميثاق الأمم المتحدة يعطي الأولوية بوضوح لمعالجة تهديد السلم والأمن الدوليين ، وللتزام جميع الدول ، لاسيما الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن "

وأشدد هنا على " لاسيما الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن . بالتعاون في اطار الأمم المتحدة وصولا الى هذا الهدف . وربما كان اضعاف هذا الالتزام أكثر من أى عامل آخر ، هو الذى أدى الى الشلل الجزئي للأمم المتحدة بوصفها حارسة السلم والأمن الدوليين " . (A/38/1 ، ص ٢)

لقد لاحظ وفدى بارتياح الأدلة العديدة والمتكررة التي قدمتها جمهورية الأرجنتين والتي تثبت أنها ترغب بصورة واضحة في الدخول في عملية المفاوضات التي دعا اليها العديد من قرارات الجمعية العامة وبصفة خاصة القرار ١٩٣٧/٩ الذى أكد مرة أخرى على جميع القرارات السابقة الصادرة في هذا الخصوص .

ويود وفدى أن يؤكد على الأهمية الخاصة للبيان الذى ألقاه الدكتور راؤول الفونسين ، رئيس جمهورية الأرجنتين المنتخب ، في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ والذى أكد فيه على أن الحكومة الجديدة في الأرجنتين ستستخدم جميع الوسائل الدبلوماسية المتاحة لها للتوصل في أقرب وقت الى حل سلمي للنزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة . لقد أوضح الرئيس المنتخب بالطريق الديمقراطي عن اقتناعه بأن المفاوضات بين الحكومتين هي الطريق الملائم لحل النزاع على أساس عادل ودائم . ونحن على ثقة بأننا في المستقبل القريب سنتمكن من الترحيب بصدور قرار مماثل من حكومة المملكة المتحدة .

لقد كانت مسألة جزر مالفيانس موضعا للبحث في الأمم المتحدة منذ ما يزيد على ١٩ عاما ، بحيث أصبح المجتمع الدولي مدركا تماما لحقيقة أن ذلك النزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة فيما يتعلق بالجزر يرجع الى الاحتلال البريطاني غير المشروع لجزر مالفيانس عام ١٨٣٣ بواسطة استخدام القوة ضد الأرجنتين وضد السلامة الإقليمية للأمة الأرجنتينية . ان اصرار بريطانيا على استمرار الاحتلال لجزر لا يتجزأ

من اقليم أمريكي لمدة ١٥٠ عاما ومهما كان الثمن انما يعني أنها قد أعادت وضعا استعماريًا عفا عليه الزمن ويتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والعديد من القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة . ويمثل هذا الاصرار بصفة خاصة تحديا صارخا لبلدان أمريكا اللاتينية التي جعلت من قضية جزر مالغيناس قضية خاصة بها جميعا . ولكن ١٥٠ عاما لا تضيء الشرعية بأي حال على أي نوع من الاحتلال الاستعماري ، و ١٥٠ عاما من الاحتلال لا تعطي حقوقا للمحتلين ، و ١٥٠ عاما تعني فقط استمرار الظلم .

وأثناء مناقشة ذلك الموضوع أشار المتكلمون باستمرار الى مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير . وعلينا أن نرحب مرة أخرى بحقيقة أن جميع المتكلمين قد وافقوا عن هذا المبدأ الأساسي من مبادئ القانون الدولي ، وتؤكد بلادي مرة أخرى التزامها بذلك المبدأ بيد أننا نعتقد أنه يجب ابراز بعض النقاط فيما يخص تطبيق هذا المبدأ من أجل انهاء الاستعمار في جزر مالغيناس . ويعترف اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بوجود أشكال ومظاهر متنوعة للاستعمار يجب القضاء عليها بسرعة ودون قيد أو شرط . ومن ثم يكون من الأهمية بمكان دراسة الخصائص المحددة لكل حالة استعمارية من أجل تحديد أسلوب انهاء الاستعمار وما اذا كان السكان مؤهلين لممارسة حق تقرير المصير أم أن الاقليم يجب أن ترد له سيادته . وفي حالة جزر مالغيناس ، فاننا نواجه بلا شك الحالة الثانية نظرا لأن هذا يمثل اقليما احتل بطريقة غير مشروعة وانتزع من أراضي دولة أخرى ذات سيادة ، هي الأرجنتين ، ويقوم فيه سكان عطيت الدولة المحتلة على استيطانهم هناك . ومن ثم يكون من الخطأ أن يحدد هؤلاء السكان مصير اقليم مغتصب لا يخصهم ولا تربطهم به في الواقع أية روابط مشروعة . وعلاوة على ذلك فان روح القرار ١٥١٤ (د - ١٥) والممارسات المتبعة في عملية تصفية الاستعمار لا تعني أن حق تقرير المصير هذا يمكن أن يمنح لمستوطنين غير شرعيين منتمين للدولة المحتلة أو مستوطنين يعطون على احتلال الاقليم ، أو للعاملين بشركات من البلد المتبوع .

لذلك فائنا نعتبر ان سكان جزر مالغيناس لا تتوفر لديهم الشروط التي تسمح بتطبيق حق تقرير المصير . ومع ذلك فائنا نعتبره صحيحا وعادلا ان تؤخذ مصالح سكان جزر مالغيناس بعين الاعتبار أثناء عملية التفاوض ، وفقا لأحكام جميع قرارات الجمعية العامة المتصلة بمسألة جزر مالغيناس . ويسعدنا ان نسجل أن الارجنتين قد تمسكت صادقة بهذا الالتزام . ولقد لاحظنا موقفا مختلفا في حالة احتلال قاعدة ديبغو غارسيا ، عندما ظهر أن حق تقرير المصير لا ينطبق عليها ، لأنه قيل في تلك الحالة ان السكان الاصليين ليست لديهم أية مصالح أو حقوق يدافعون عنها .

ومن نفس منطلق التمسك بمبادئ الميثاق ، الذي قمنا بمقتضاه بتقديم القرار ٢٠٦٥ (د - ٢٠) ، فائنا مرة أخرى نشارك هذا العام في تقديم مشروع القرار A/38/L.12 . ونحن نفعل هذا مقتنعين تمام الاقتناع بأننا لا ندعو الى المواجهة ، وانما نحذ اتاحة الفرصة سياسيا للتوصل الى تسوية تفاوضية لمسألة جزر مالغيناس . ان الخبرة الدولية التي اكتسبها بلدى وفرت لنا نموذجاً بشأن كيفية حل المشاكل الدولية عن طريق المفاوضات المثمرة ، وأشير هنا الى معاهدة قناة بنما . وبالتالي ، فائنا نحث المملكة المتحدة على الاستعداد في أقرب وقت للتفاوض بحسن نية مع الارجنتين ، لأن ذلك هو السبيل الوحيد الذي يضمن التوصل الى تسوية عادلة ودائمة للنزاعات الدولية ، وبصفة خاصة تلك التي تمس كرامة الدول وسيادتها وسلامتها الاقليمية .

لقد احتفلت دول امريكا اللاتينية هذا العام بالذكرى المئتين لميلاد محررهنا سيمون بوليفار . اننا نتذكر بسرور وامتنان اعماله العظيمة من أجل انهاء الاستعمار ، ونكرر التأكيد على تمسكنا بعقله العليا الرامية الى تحقيق استقلال امريكا اللاتينية وتوحيدها وتحريرها من أية سيطرة أجنبية . وفي هذا السياق فائنا نجدد عزمنا على مواصلة النضال لانجاز مهمته لتصفية الاستعمار . وتعتبر إعادة جزر فوكلاند الى سيادة الارجنتين مهمة رئيسية لا امريكا اللاتينية ، تدخل في اطار هذا الالتزام المجدد باستكمال مهمة محررنا سيمون بوليفار .

السيد باشكيفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : ان النزاع على جزر فوكلاند (مالفيناس) الذي أدى الى احتدام التوتر الدولي هو نتيجة لتعاضد بريطانيا العظمى عن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وعدد من قرارات الجمعية العامة المتصلة مباشرة بمسألة هذه الجزر . وأشهر بوجه خاص الى القرارات ٢٠٦٥ (د - ٢٠) و ٣١٦٠ (د - ٢٨) و ٤٩/٣١ ، التي استهدفت انها الاستعمار في الجزر ، وطالبت باجراة محادثات بين بريطانيا العظمى والارجنتين بشأن هذه المسألة .

ان العمل العسكري الكبير الذي قامت به بريطانيا في ١٩٨٢ بهدف الابقاء على سيطرتها الاستعمارية على جزر فوكلاند (مالفيناس) يعد انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ، والقواعد الاساسية للقانون الدولي ، كما شكلت هذه العملية خطرا على السلم والأمن الدوليين

وقد أكد النزاع القائم في جنوب الاطلسي بقوة متجددة ، الحاجة الى وضع حد في أسرع وقت ممكن لبقايا مظاهر السيطرة الاستعمارية في أى مكان لاتزال توجد به للأسف حتى الان . وقد أوضح هذا النزاع من جديد للعالم أجمع ، وبكل جلاء ، ان الامبريالية في جهودها المستمرة ، وسهما كانت التكاليف ، لابقاء الشعوب تحت نير الاستعمار الاستعماري ، لن تتردد في القيام بأعمال عدوانية ، وفي استخدام القوة المسلحة بما فيها أحدث الأسلحة ، لبلوغ أهدافها الطموحة . ويوضح هذا النزاع لماذا تحتاج الامبريالية في واقع الامر الى سباق التسلح ، وهو سباق تصر على الدفاع عنه رغم الارادة الجماعية الصريحة لشعوبها ، ولشعوب العالم أجمع .

" لقد كشف نزاع جنوب الاطلسي عن الدور الغادر للامبريالية الامريكية " ، هذا ما ورد في صحيفة " كلارين " الارجنتينية في بداية هذا العام .

" يعتبر الدعم المعنوي والمساعدات المادية التي تقدمها الولايات المتحدة لبريطانيا " على حد قول صحيفة " ماتوتينو " البنامية ، " . . . بشابسة

طعنة في ظهر امريكا اللاتينية . ان معاهدة المساعدات المتبادلة المشتركة بين البلدان الامريكية لا تستأهل الورق الذي كتبت عليه .

وفي هذا السياق يمكننا التذكير بالهجمات التي وقعت بوحي من واشنطن على غواتيمالا وجمهورية الدومينيكان وكوبا وغرينادا . يمكننا كذلك ان نذكر بدبلوماسية المدفع التي تنفذ الان ضد نيكاراغوا ، ويقع حركة التحرر الوطني في السلفادور ، وفي بلاد أخرى في امريكا الوسطى .

لقد كشفت حرب جنوب الاطلسي عن جوهر الأهداف العسكرية الاستراتيجية لحلف شمال الاطلسي ، وأوضحت ان الدول الاستعمارية تسعى وراء أهداف سياسية جغرافية بعيدة المدى في مناطق مختلفة وفي بحارها المتاخمة ؛ وانها تزيد من تسليحها لبلوغ تلك الأهداف .

ان الاوضاع التي تطورت في جزر فوكلاند (مالفيناس) بعد مناقشة هذه المشكلة في الجمعية العامة ، ومنذ اعتماد القرار ٣٧ / ٩ ، لا تزال تؤكد أن بريطانيا العظمى لا ترغب في السعي الى تسوية سلمية بشأن نزاعها مع الأرجنتين ، أو بشأن الوضع القانوني لهذه الجزر . وفي نفس الوقت ، فمن المعروف ان حكومة الأرجنتين قد أكدت مرارا وتكرارا ، بعد الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة ، استعدادها لاستئناف المحادثات فوراً من أجل تسوية النزاع الراهن ، كما وافقت على التعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه للمساعي الحميدة ، المتصلة بهذه المحادثات .

ويوجد في الارخبيل الان حوالي أربعة آلاف جندي بريطاني ، وتجري عمليات بناء المنشآت العسكرية ، بما فيها شبكات الدفاع الجوي ومعدات الرادار ، بايقاع محموم . وتجوب مياه جنوب الاطلسي مجموعات كبيرة من السفن الحربية البريطانية تقودها أحدث حاملات طائرات هجومية يطلق عليها "الاسترياس" ، وبناء على تقارير اعلامية عديدة ، يجري الان بناء مرفأ رئيسي لسلاح الطيران البريطاني في هذه الجزر . وتأتي معدات البناء عن طريق مواني جمهورية جنوب افريقيا . ومجمل القول ان هناك خطراً متعاضماً ينبع من بناء هذه القاعدة الجديدة التي تقيمها دولة عضو في منظمة حلف شمال الاطلسي . هذا هو ما تؤكد له لنا الحقائق على الرغم من بعض محاولات "التوضيح" .

لقد أعلن المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، الذى عقد في آذار/مارس هذا العام ، في اعلانه السياسي ما يلي :

" . . . رأى المؤتمر أن الوجود العسكرى والبحرى الكبير وأنشطة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية في اقليم جزر ماليفيناس انما هما سبب القلق البالغ لبلدان الاقليم كما أنهما يعثران تأثيرا عكسيا على الاستقرار في المنطقة " (A/38/132 ، الفقرة ١٥٨) .

وكذلك :

" أكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد تأييدهم الراسخ لحق جمهورية الارجننتين في ضمان اعادة جزر ماليفيناس الى سيادتها عن طريق المفاوضات . وحثوا على استئناف المفاوضات بين الارجننتين والمملكة المتحدة باشتراك الأمين العام للأمم المتحدة وبمساعيه الحميدة ، كما أكدوا مرة اخرى ضرورة أن يأخذ الأطراف في الاعتبار مصالح سكان الجزر " . (المرجع نفسه)

وأعاد وزراء خارجية رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز تأكيد ذلك الموقف مرة اخرى في اجتماعهم في أوائل تشرين الاول / اكتوبر هذا العام . وينبغي تلبية نداءهم فورا . وان الحل السريع والسلمي والعاقل لمشكلة جزر فولكلاند (ماليفيناس) احتمال حقيقي ، ويمكن تحقيقه وفق قرارات الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ٢٠٦٥ (د - ٢٠) و ٣١٦٠ (د - ٢٨) و ٤٩/٣١ و ٩/٣٧ ، وكذلك تمشيا مع المبادئ والمقررات ذات الصلة لحركة عدم الانحياز .

ولتلك الأسباب ، فان وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية على استعداد لتأييد مشروع القرار الخاص بهذه المسألة .

السيد كوتشان (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية تعطي أولوية قصوى في سياستها الخارجية لبذل كل ما بوسعها لتعزيز الأمن الدولي واقامة سلم دائم في أرجاء العالم . وعند ما نجد أن خطر الجحيم النووي الذى يثيره نهج المواجهة الذى تتبعه معظم

الدوائر العدوانية للامبريالية يهدد صميم بقاء الانسانية ، يصبح من الحتمي للغاية توحيد جميع القوى لمواجهة ذلك النهج بقوة وحسم ولاءة العلاقات الدولية التي حالتها الطبيعية . ولذلك ، تؤيد الجمهورية الديمقراطية الالمانية دون تحفظ جميع الجهود التي تستهدف ايجاد حل للنزاعات الدولية القائمة من خلال المفاوضات . والواقع أن كل نزاع ، بغض النظر عن المنطقة التي يشملها ، ينطوي على أخطار هائلة بالنسبة للسلم العالمي .

ان الجمعية العامة ينبغي أن تعالج مرة اخرى مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) ولم يتيسر خلال العام الماضي احرار أي تقدم تجاه ايجاد تسوية للنزاع على أساس القرار ١٩٣٧ / ٩ ، رغم الجهود المكثفة من جانب الأمم المتحدة ودول امريكا اللاتينية ايضا . والآن ، لا تزال النتائج السلبية للمشاكل التي لم تتم تسويتها ، كما كانت في الماضي ، تلقي بظلالها على أمن واستقرار تلك المنطقة . اننا نشهد جهودا متزايدة لادخال جنوب الاطلسي ضمن الأهداف الاستراتيجية العالمية للامبريالية ، ولتحويله الى حلبة اخرى لسياسة القوة الامبريالية .

وقد أعربت بلدان عدم الانحياز أيضا ، في مؤتمر القمة الذي عقدته في نيودلهي ، عن عميق قلقها بشأن تصعيد الأنشطة العسكرية ، التي تقوض الاستقرار في تلك المنطقة . ان التوسع المتزايد في جعل الجزر قاعدة عسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي يعثل في الواقع تهديدا لأمن دول امريكا اللاتينية وأمن الدول الافريقية أيضا . لقد استخدمت القواعد التي من هذا النوع منذ فترة طويلة لعاقة التطور التقدمي من خلال الوسائل العسكرية ، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة .

لقد اتضح نوع الاخطار التي تنبثق الآن عن سياسة القوة والتهديد والامبريالية من التدخل العسكري الغاشم من جانب الولايات المتحدة في غرينادا . ولم يندع الممثلون الرسميون لادارة الولايات المتحدة أي شك في حقيقة أن شعوبا اخرى من بين تلك التي بدأت طريقها الى التنمية المستقلة والتي تسعى الى علاقات حسن جوار مع الدول التي تختارها قد تواجه نفس المصير . ويجري كل هذا بحجة حماية ما يسمى بالمصالح الوطنية الحيوية أو حماية الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان . ويتضح المدى

الكامل للتهديد الموجه للسلم العالمي من أنه لا تكاد توجد منطقة لا تدعي الولايات المتحدة أن لها " مصالح حيوية " فيها . ان هذه السياسة تؤدي حتما الى تفاقم النزاعات القائمة وتجلب خلافات جديدة . وهي تزيد من خطر تحول أى نزاع اقليمي الى نزاع عالمي .

ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية تشارك الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الادانة القوية لهذه السياسة القائمة على الاملاء والابتزاز العسكريين والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة ، والتهديد باستعمال القوة في العلاقات الدولية .

وفي ضوء الحالة الدولية الخطيرة ، نعلق أهمية خاصة على ارخاء التوترات في منطقة جنوب الاطلسي ونؤيد جميع الجهود التي تهدف الى ايجاد حل عادل لمسألة جزر فولكلاند (مالفيناس) من خلال الوسائل السلمية .
وقد أعلن وزير خارجية بلادي في المناقشة العامة في هذه الدورة للجمعية العامة ، في هذا الصدد ، ما يلي :

" وفيما يتعلق بالنزاع في جنوب الاطلسي ، فان الجمهورية الديمقراطية الالمانية تتفهم ما تشعر به دول امريكا اللاتينية وشعوبها من قلق متزايد ، وتدعو الى تسوية على أساس ميثاق الأمم المتحدة والاعلان السياسي لمؤتمر القمة السابع لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز في نيودلهي " .
(A/38/PV.15 ، ص ٦٣) .

وتؤكد الجمهورية الديمقراطية الالمانية من جديد رأيها القائل بأن مسألة جزر فولكلاند (مالفيناس) ، ينبغي أن تحسم ، كجزء من مسألة انتهاء الاستعمار، وفقاً لمقتضيات ميثاق الأمم المتحدة وعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وهي ترى أن التهديد واستخدام الجزاءات الاقتصادية وكذلك القوة العسكرية وسائل غير جائزة لحسم الخلافات الدولية .

ان جميع الأنشطة التي تهدف الى توسيع قدرات حلف شمال الاطلسي ونطاق عمله في جنوب الاطلسي ، على بعد آلاف الأميال من المياه الساحلية لاوروبا الغربية ، ينبغي أن تتوقف . ولنتذكر في هذا الصدد أن الدول الأطراف في معاهدة وارسو قد اقترحت وجوب عدم مد مجال عمل الحلفين العسكريين السياسيين - حلف شمال الاطلسي ومعاهدة وارسو - الى مناطق جديدة في آسيا أو افريقيا أو امريكا اللاتينية .

ان وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية يهيد الدعوة لحل عاجل وعادل للنزاع في جنوب الاطلسي من خلال المفاوضات بين الأطراف المعنية ، وهي دعوة وجهت أيضا من حركة عدم الانحياز في مؤتمر القمة السابع الذي عقدته في نيودلهي . وهو يرحب بالاستعداد الذي أعربت عنه الأرجنتين في عدة مناسبات لفتح باب المفاوضات .

وأخيرا ، نود أن نعرب عن الأمل في أن تعتمد الجمعية العامة ، في هذه الدورة الثامنة والثلاثين ، قرارا يسهم في تحقيق حل تفاوضي للنزاع ، على أساس ميثاق الأمم المتحدة . ومما لا شك فيه أن ذلك سيخفف من حدة التوترات في المنطقة وسيساعد على تدعيم الأمن الدولي .

السيد ليانغ يوفان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : وفقا للقرارات ذات الصلة للدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة ، تنظر الدورة الحالية مرة اخرى في مسألة جزر فوكلاند (مالفيانس) . ويود الوفد الصيني أن يدلي ببضعة تعقيبات بشأن هذه المسألة .

في العام الماضي اندلعت حرب جزر مالفيانس في جنوب الاطلسي ، مما زاد من الاضطراب في امريكا اللاتينية والعالم بأسره ، واثار قلق المجتمع الدولي . وعلى الرغم من انه لم تعد هناك الان اى أعمال عدائية في المنطقة ، ولم يعرب اى من طرفي النزاع عن اية نية لتجديد الأعمال العدائية ، فان المفاوضات لم تستأنف ولا تزال المواجهة العسكرية قائمة . وما زال القلق الذى أثارته مسألة مالفيانس يـصاحـبنا .

لقد اصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة اكثر من قرار بشأن مسألة جزر مالفيانس ، تشير كلها الى انها مسألة من مسائل تصفية الاستعمار ، وتحت على عملية تفاوض عاجلة بين الطرفين . وبناء على طلب وزراء خارجية ٢٠ بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية ، الوارد في خطابهم الى الامين العام ، بحثت الجمعية العامة مسألة جزر مالفيانس وأصدرت القرار ٣٧ / ٩ الذى طلب :

" الى حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ان تستأنفا المفاوضات بغية التوصل ، في أقرب وقت الى حل سلمي للنزاع على السيادة فيما يتعلق بمسألة جزر فوكلاند (مالفيانس) " . وطلب من الامين العام للأمم المتحدة أن يضطلع بمهمة جديدة للمساعي الحميدة . وفي ٢٠ كانون الأول / ديسمبر من العام الماضي اصدرت جمعية منظمة دول امريكا قرارا بشأن مسألة جزر مالفيانس ، تؤيد فيه قرار الجمعية العامة ٣٧ / ٩ ، وتطلب من كلا الطرفين أن ينفذا احكام القرار . وفي تشرين الاول / اكتوبر من هذا العام اجتمع وزراء ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز ، الذين حضروا الدورة الثامنة والثلاثين

للجمعية العامة ، وأصدروا بيانا يطالبون فيه باستئناف المفاوضات بين حكومتَي الأرجنتين والمملكة المتحدة باشتراك الأمين العام للأمم المتحدة وبمساغية الحميدة وهذا كله يبرهن تماما على الرغبة القوية للمجتمع الدولي في تسوية سلمية رشيدة للنزاع حول جزر ماليفيناس .

ان مطالبة الأرجنتين بالسيادة على جزر ماليفيناس قد حظيت بتأييد وتعاطف مستمرين من بلدان أمريكا اللاتينية وبلدان عدم الانحياز . وقد أصدر كل من مؤتمر بلدان عدم الانحياز ومؤتمر منظمة الدول الأمريكية قرارات في مناسبات عدة لتأييد مطلب الأرجنتين . ان كلا من الاعلان السياسي الصادر عن مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي في آذار/مارس الماضي ، والبيان الصادر عن مؤتمر وزراء ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز الذين حضروا الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة ، والذي عقد في نيويورك من ٤ الى ٧ تشرين الاول / اكتوبر الماضي قد أكد من جديد :

" تأييدهم الراسخ لحق جمهورية الأرجنتين في ضمان اعادة جزر

ماليفيناس الى سيادتها عن طريق المفاوضات " (A/38/132 ، ص ٥١) .
وأعاد تأكيد ضرورة ان تعطى جميع الاطراف اعتبارا مناسبيا لمصالح سكان هذه الجزر .
ان الحكومة الصينية والشعب الصيني يؤيدان دوما وبصورة راسخة بلدان وشعوب العالم الثالث في نضالها العادل من أجل حماية سيادة الدول ووحدتها الإقليمية . ونحن نرى انه يتعين على المجتمع الدولي أن يحترم مطالبة الأرجنتين بالسيادة على جزر ماليفيناس . وان القرارات ذات الصلة التي صدرت عن الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة يجب ان تنفذ . ونحن نؤيد الأمين العام للأمم المتحدة في تجديد جهوده للمساغية الحميدة . ان مسألة جزر ماليفيناس ما هي الا قضية موروثية من التاريخ بين الأرجنتين والمملكة المتحدة . ويحدونا الأمل في أن يستأنف كلا الطرفين ، في اقرب وقت ممكن ، مفاوضاتهما بشأن نزاع السيادة على جزر ماليفيناس ،

طبقا للقرارات ذات الصلة للجمعية العامة ، بغية ايجاد تسوية عادلة معقولة لهذه المشكلة عن طريق المفاوضات السلمية . وهذا لا يتفق فقط ومصالح شعبي الارجننتين والمملكة المتحدة ، لكنه أيضا سيؤدي الى الحفاظ على السلام في جنوب الاطلسي بل وفي العالم بأسره .

السيد كينيونس امزيكيتا (غواتيمالا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

مرة اخرى ناقش قضية مالفيناس . فمنذ عام مضي ، استمعنا في نفس هذه الجمعية الى صوت أمريكا اللاتينية يرتفع مطالبا بالعدالة من اجل قضية الارجننتين التي أصبحت الآن قضية أمريكا . لقد شاهدنا مرور الوقت العصيب ، وانه لهما يثير حزننا أن نلاحظ ان المحادثات الرامية الى ايجاد حلول لمشكلة السيادة على جزر مالفيناس لم تبدأ بعد ان الشعوب لا يمكن أن يفرض عليها تحمل المزيد من الصبر . واذا ما تم ذلك فانه يؤدي الى نزاعات ستترك خلفها آذناك مشاعر الاستياء التي تحتاج الى سنوات قبل أن تنسى ، وهي سنوات من المعاناة التي لا يمكن أن توصف .

اننا نحث الطرفين مرة أخرى على أن يبدا محادثات بناءة لايجاد حل

سلمي .

وتشارك غواتيمالا مرة أخرى ضمن مقدمي مشروع القرار ، لاننا نعتقد ان النزاعات يجب ان تسوى بالوسائل السلمية . ومع ذلك ، فاننا نتساءل الى متى يعترم احد الطرفين - وهو الطرف الذي لا يستجيب الى المطالبات المتكررة باجراء حوار - ان يبقى في موقفه المتجمد الذي لا يتحرك ؟ هل هذا بسبب اخفاقه في أن يفهم أنه من المستحيل أن تنتهك - كليا او جزئيا - الوحدة الوطنية أو السلامة الاقليمية ؟ لقد ظل بلدي يؤكد لسنوات عدة ان تقرير المصير مرتبط بالسلامة الاقليمية والوحدة الوطنية . ولا نستطيع أن نعرض تلك المبادئ للخطر أو ننتهكها دون احداث فوضى التسبب في تدمير شامل يحيق بالبلدان والشعوب .

وفي حالة جزر مالفيناس فان السكان من أصل بريطاني ويحملون الجنسية البريطانية ، ورغم أن بلادى تؤيد فرضية أن مصالح السكان في مالفيناس ينبغي الدفاع عنها ، فان الدفاع عن مصالحهم يختلف عن الدفاع عن رغباتهم ، وبصفة خاصة عندما تشير الى الأراضي التي تم الاستيلاء عليها بالقوة . وتنظر بلادى بقلق عميق لعملية بناء المنشآت العسكرية في جزر مالفيناس ، بما في ذلك بناء مطار عسكري هناك . ويعكس ذلك الرغبة في ادامة موقف لا يمكن تفسيره من وجهة نظر القانون الدولي الأعلى أساس أنه استخدام للقوة . ان المصالح لا يمكن أن تكون لها قيمة أكبر من الحقوق ، قد تكون هناك انتصارات جزئية من ناحية المصالح ولكن الحقوق هي التي سيكون لها الانتصار النهائي بالتأكيد .

اننا لا نود أن ننهي هذا البيان دون أن نشيد بالسيد خافيير بيريز دى كوبيار ، الأمين العام ، للجهود المضنية التي يبذلها في اداائه للمهمة الموكولة اليه من قبل الجمعية . ونطلب منه أن يستمر في مساعيه ، اقتناعا منا بأن القيمة الأدبية للحقيقة والعدالة ستسود ما سيؤدى بالدولة الاستعمارية الى أن تقدر الأبعاد الكبيرة لقضية الأرجنتين .

السيد هيريرا كاسيريس (هند وراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

يتكلم وفد هند وراس الآن في هذه المناقشة حول مسألة جزر مالفيناس لأنها مسألة تتعلق بأمن وسلم القارة الأمريكية ، ولأننا كنا واحدة من الدول التي اشتركت في

تقديم مشروع القرار الخاص بهذه المسألة ، والوارد في الوثيقة A/38/L.12 المؤرخة في ٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ .

وفي بياننا في ١٧ تشرين الأول /اكتوبر في اللجنة السادسة بشأن تقرير اللجنة الخاصة المعنية بزيادة فعالية مبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية ، قلت ان ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها والوقائع الفعلية والممارسات الدولية تدل على وجود وحدة لا تنفصم عراها بين التسوية السلمية للنزاعات ، وعدم استعمال القوة ونزع السلاح ، وتدابير بناء الثقة بين الدول ، وان جميع هذه الأمور يجب أن تؤخذ في الاعتبار في نفس الوقت اذا كان الهدف النهائي هو توطيد السلم والأمن الدوليين . وتعرب هند وراس لذلك عن اتجاهها الواضح فيما يتعلق بكل النزاعات الدولية بما في ذلك ، بشكل منطقي ، تلك التي يتصل أمرها بنا . ولذلك فاننا نعتقد أنه من الضروري أن نقول أنه ، فيما يتعلق بالخلافات الدولية حول جزر مالديف ، لا بد من تركيز الاهتمام على العلاقة المتبادلة القائمة بين هذه العناصر التي أشرت اليها سابقا ، باعتبار ذلك أنجع وسيلة لوضع حد للنزاعات في العالم .

وقد قال السيد بازبارنيكا ، وزير خارجية هند وراس ، في البيان الذي ألقاه ، يوم ١٠ تشرين الأول /اكتوبر ، ما يلي :

" لقد أعربت بلادي عن رغبتها في التوصل الى حل تفاوضي عادل للنزاع في جنوب المحيط الأطلسي ، ونكرر تأييدنا لمطالب الأرجنتين ببسط

سيادتها على جزر ماليفيناس . ونحن نؤمن أنه لبلوغ هذا الهدف ، يجب أن تسود النوايا الحسنة العلاقات الدولية " (A/38/PV.26 ، ص ١٨ - ٢٠) . ويعتقد وفد هند وراس أنه من الأهمية بمكان استئناف المفاوضات والمباحثات رغم الخسائر في الأرواح والأضرار المادية التي تحملها طرفا النزاع لأنه ، كما ذكر رئيس جمهورية هند وراس ، روبرتو سوازو كوردو وفا ، عندما تحدث عن النزاعات الخاصة بأمريكا اللاتينية :

" لا يمكن أن تكون أي ذريعة أو دافع ، أو حتى الدماء التي أريققت والتي قد تستخدم كمبرر للابقاء على مناخ العنف ، أقوى من الرغبة الصادقة لشعوبنا في تحقيق السلم وتوطيده " .

ولكل هذه الأسباب ، فاننا نعتقد أن الرأي الأساسي للأمين العام ، الوارد في تقريره المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٣ ، بشأن القضية المعروضة علينا والمبينة أدناه ، يعد من الأمور الجوهرية :

" وفي حين يتضح أن المفاوضات لا يمكن أن تبدأ إلا بموافقة كلا الطرفين ، فانني اعتقد أن استئناف الحوار ، جنباً الى جنب مع اتخاذ تدابير لبناء الثقة يمكن أن يسهم في إعادة الأمور الى حالتها الطبيعية في جنوبي المحيط الأطلسي ويفتح الطريق نحو حل دائم للمشكلة . ومن جانبي ، فأنا على استعداد لمساعدة الطرفين في هذه العملية " (A/38/532 ، الفقرة ٥)

ان هند وراس تأمل في أن تسهم النوايا الحسنة التي تم الاعراب عنها من جانب الطرفين ، وكذا المساعي الحميدة للأمين العام ، في توطيد السلم والأمن في العالم ، وبصفة خاصة في القارة الأمريكية .

السيد فيدال (الجمهورية الدومينيكية) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) :

بادئ ذي بدء أود أن أشير الى حدث ينبغي أن يكون مصدر فخر شرعي لا لشعب الأرجنتين كله فحسب ، بل أيضا لجميع الشعوب المحبة للسلم والديمقراطية . وأشير هنا الى الانتخابات التي حدثت في الأرجنتين في ٣٠ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٣ . وقد أجريت هذه الانتخابات على نحو مثالي حيث قامت جماهير الشعب الأرجنتيني بالتصويت بصورة سلمية ومنظمة لانتخاب سلطاتها المدنية .

وعند افتتاح مناقشة البند المعروض علينا ، " مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)" ، قام السيد خوان اغويرى لانارى ، وزير العلاقات الخارجية في الأرجنتين بابلاغ الجمعية بالبيان الذى قدمه السيد راول الفونسو ، الرئيس المنتخب للأرجنتين ، تأييدا للتسوية السلمية للنزاع القائم بشأن السيادة بين بلده والمملكة المتحدة . ان هذا البيان الذى يقبل المساعي الحميدة للأمين العام وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٧ / ٩ ينبغي التعبير عن الترحيب به بارتياح عظيم من جانب الأمم المتحدة .

ان الجمهورية الدومينيكية من مقدمي مشروع القرار A/38/L.12 بشأن مسألة جزر مالغيناس الذى قدمه بالأمر السيد مدنيوز ليدو ، ممثل المكسيك ، مثلما كانت بالنسبة لمشروع قرار مماثل في العام الماضي ، والهدف من مشروع القرار أن يؤدي الى سلام دائم في جنوب الأطلسي عن طريق مفاوضات نشطة بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بمساعدة المساعي الحميدة للأمين العام .

ومشروع القرار يؤكد الحاجة الي التوصل في اسرع وقت ممكن ، الى حل سلمي للنزاع من أجل السيادة فيما يتعلق بجزر مالغيناس من خلال المفاوضات . وهو اقتراح سلمي يستند الى مبدأ التسوية السلمية للمنازعات .

ان هذا النزاع الاقليمي قد اعترف به العديد من القرارات التي اعتمدت من الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٦٥ . لذلك اذا حاولنا معالجة مسألة تقرير المصير لسكان جزر مالغيناس دون أن نعمل اولا على ايجاد حل عادل ومنصف للنزاع فان هذا لا يبدي مسارا منطقيا . ومن الحقيقي ان حل النزاع الاقليمي ينبغي أن يأخذ مصالح السكان في الاعتبار ، ولكن يتعين أن يأتي هذا الحل بالضرورة قبل تناول مسألة حقوق سكان جزر مالغيناس في تقرير المصير . ان الافتقار الى تحقيق تقدم في المفاوضات ، رغم المبادرات التي قام بها الأمين العام ، لا يؤدي الى تعريض السلم والأمن الى الخطر فحسب ، بل يؤدي أيضا الى تمديد سباق التسلح القائم بين الدول العظمى الى جنوب الأطلسي . ولذلك فان الدعوة الى الحوار وتجنب المواجهة العسكرية والنهوض بتخفيف التوتر في جنوب الأطلسي ، من الواجبات الاساسية للأمم المتحدة .

ان الامين العام يذكر في تقريره بشأن مسألة جزر مالغيناس انه من الضروري توافر شيئين للاسهم في تطبيع الحالة في جنوب الأطلسي . أولا ، استئناف الحوار ، ثانيا ، اعتماد تدابير بناء الثقة . لذلك فنحن ندهش من وجود المنشآت العسكرية في المنطقة والخطط التي ترمي الى زيادة اضافة الطابع العسكري على هذه المنطقة - رغم ان كلا الطرفين قد اعربا عن التزامهما التقيد بوقف العمليات العدائية - لان هذا يؤدي الى عرقلة تعزيز الثقة المتبادلة وبالتالي الى عرقلة استئناف الحوار .

وسوف اكرر بعض ما سبق أن ذكرناه مرات عديدة في هذه المنظمة وفي كثير من المحافل الدولية . ان من العناصر الثابتة في السياسة الخارجية للجمهورية الدومينيكية رفض كل أشكال الاستعمار وجميع بقايا الأوضاع الاستعمارية في أى جزء من العالم . ووفقاً لهذا المبدأ فان استمرار العمليات الاستعمارية لا يتماشى مع السلم العالمي الذي تنادي به الامم المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سوف أعطي الكلمة الآن للممثلين

الذين طلبوا التكلم ممارسة لحق الرد .

وأذكر الاعضاء انه طبقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٠١ / ٣٤ تحدد مدة الكلمة الاولى التي تلقى ممارسة لحق الرد بعشر دقائق وتحدد مدة الكلمة الثانية بخمس دقائق ويقوم الممثلون بالقاء كلماتهم من مقاعد هم .

السيد ارغنتسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

هناك نقطة واحدة تبلورت بعد ظهر اليوم وينبغي أن أرد عليها . ان مثل جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية عندما أشار الى المنشآت العسكرية البريطانية في جزر فوكلاند قد تحدث عن "قاعدة لمنظمة حلف شمال الأطلسي" ، كما أن مثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية أشار الى "قاعدة حربية لمنظمة حلف شمال الأطلسي" . والحديث عن "قاعدة لمنظمة حلف شمال الأطلسي" يعتبر محض خيال . ان جزر فوكلاند تبعد آلاف الأميال عن المنطقة التي تغطيها معاهدة منظمة شمال الأطلسي . وجزر فوكلاند لا يمكن أن نتخيل على الاطلاق انها واردة في خطط وعمليات منظمة حلف شمال الأطلسي ، كما أنه ليس من المتيسر في ظل هذه المعاهدة ادراجها ضمن هذه المنطقة .

السيد مونيز (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : ان الممثل

الدائم للمملكة المتحدة قد أشار الى مسأة جزر ماليفيناس بعبارة تؤيد ما ذكره بالأمرس بوضوح وزير الشؤون الخارجية لبلدى من أن الحكومة البريطانية تستمر في تجاهل رغبة أغلبية اعضاء المجتمع الدولي وهي تقوم بانتهاك المبادئ والاحكام الأساسية لميثاق الامم المتحدة التي تلزم الدول الاعضاء بالسعي للوصول الى تسويات سلمية لنزاعاتها الدولية .

ويتعين عليّ أن أذكّر مرة أخرى بحقيقة أن كل القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة منذ عام ١٩٦٤ ، أي منذ عشرين عاما ، ومشروع القرار الذي قدم هذا العام الى الجمعية العامة ، تذكر بوضوح تام ان هناك ، فيما يتعلق بجزر ماليفيناس ، نزاعا حول السيادة على اقليم الجزر بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة ، وأن حل هذا النزاع هو الطريق الوحيد لوضع حد للموضع الاستعماري في هذا الاقليم .

لقد استمعنا الى رفض للدخول في المفاوضات . وكما ذكر مرة أخرى في القرار ٩/٣٧ ومشروع القرار الجديد (A/38/L.12) ، فان حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة يتعين عليهما استئناف المفاوضات بغية التوصل ، في اقرب وقت ممكن ، الى حل سلمي للنزاع على السيادة ، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وبمساعدة المساعي الحميدة للأمين العام .

وينبغي للحكومة الحالية للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى ان تفهم ان هذه هي رغبة الأمة الأرجنتينية وحكومة الأرجنتين الدستورية التي ستتولى السلطة ، كما انها رغبة امريكا اللاتينية بأسرها ، وأغلبية المجتمع الدولي الممثل في هذه المنظمة .

ان بلادى تحترم حق الشعوب في تقرير المصير ، ولكنها تستند الى تأييد بلدان منطقة امريكا اللاتينية ، وحركة عدم الانحياز ، التي تتكون أساسا من دول استقلت حديثا ، في تمسكها بأن حق تقرير المصير لا ينطبق على الحالة المحددة الخاصة بجزر ماليفيناس لأن تطبيقه هناك يعني تكريس الزيف وهذا مضاد للحق وللعدالة ، اذ أنه يفيد دولة استعمارية ترغب في استمرار تواجدها الامبريالي في امريكا اللاتينية باستخدام هذا الحق لتحقيق مصلحتها .

وأعيد التأكيد بشدة على ان تزايد الوجود العسكرى للمملكة المتحدة في جنوب الأطلسي، الذي يدعمه تشييد قاعدة استراتيجية دائمة في جزر ماليفيناس ، بالتعاون مع جنوب افريقيا ، لا يمكن احتماله . وليس هناك شيء مما قاله الممثل البريطاني يؤدي الى الانتقاص من اداة العديد من البلدان لعملية اضافة الطابع العسكرى على الجزر، أو يتعارض مع بيان وزير الدفاع البريطاني ، مايكل هيسيلتاين ، بشأن الأهمية الاستراتيجية للجزر في المستقبل .

ان الأرجنتين في تنديدها هنا بالسياسة العسكارية التي تؤثر على السلم والاستقرار في أمريكا اللاتينية ، انما توضح للمجتمع الدولي النوايا الحقيقية للحكومة البريطانية . ولذلك فان تنديد بلادى ليس هو ما يسهم في التوتر في المنطقة . ان ما يسهم في التوتر هناك هو قرارات الحكومة البريطانية الرامية الى الابقاء على احتلالها لجزر ماليفيناس ، واعاقبة انجاز حل سلمي عادل ودائم للمسألة .

ان الممثل الدائم للمملكة المتحدة ذكر اليوم القرار ١٥١٤ (د-١٥) على أنه المقرر الأساسي للجمعية العامة في عملية تصفية الاستعمار . ويبدو أنه نسي أن الحكومة البريطانية امتنعت عن التصويت على ذلك القرار في ١٩٦٠ . ولقد نسي أيضا أن وفد بلاده في ذلك الوقت ذكر ان تقرير مصير الشعوب ليس حقا وانما هو مبدأ فقط .

ويقول الممثل الدائم للمملكة المتحدة أيضا اننا يجب أن نحترم حق سكان جزر ماليفيناس في تقرير المصير . ويؤكد من ناحية أخرى ان جزر ماليفيناس هي اقليم بريطاني ذو سيادة . ولا يمكن انكار ان وفد المملكة المتحدة قد وقع في تناقضات خطيرة ليس لها

أية صلة بالحالة الحقيقية في جزر مالفيناس . لقد نسي الممثل الدائم للمملكة المتحدة ان بلده ، في ١٩٤٦ ، وضع جزر مالفيناس على قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . انه يتجاهل حقيقة ان جميع مقررات الامم المتحدة بشأن الموضوع تعترف بوضوح بوجود خلاف على السيادة بين بلادي والمملكة المتحدة وحقيقة انها كلها رفضت موضوع تقرير المصير لأنه انما يعني تقرير المصير من جانب مواطنين بريطانيين وبذلك تتحقق ادامة حالة استعمارية غير قانونية عفى عليها الزمان .

ان القضية تماثل تلك التي أشرنا اليها مرات عديدة وهي قضية ديبوغارسيا ، حيث طرد السكان الأصليون للجزيرة بالقوة ، ولم يسألوا عن آرائهم ومشاعرهم . ولم يشر حق تقرير المصير في هذه القضية . هل من الممكن أن يقرر السكان الحاليون في ديبوغارسيا مصير تلك الجزيرة ؟

ومن المستغرب أن ممثل المملكة المتحدة يستمر في ادعاء المشاعر الانسانية لحكومته تجاه سكان جزر مالفيناس ، الذين نسيتهم بلاده تماما لمدة قرن ونصف وعاملتهم كمواطنين من الدرجة الثانية وتعزل عيشهم في المملكة المتحدة نفسها ، ومن المستغرب أيضا أن نسمعه يدعي الدفاع عن السلم . ان البرهان البليغ على مشاعر المملكة المتحدة معروف جيدا للممثلين الذين شهدوه خلال اجتماعين في هذه الدورة ، فمنذ بضعة أيام مضت امتنعت المملكة المتحدة عن التصويت على الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار الذي أصبح القرار ٧/٣٨ " الحالة في غرينادا " . وتنص هذه الفقرة على ما يلي :

" تأسف لوفاة المدنيين الأبرياء نتيجة للتدخل المسلح "

(القرار ٧/٣٨ ، الفقرة ٢)

والبرهان الثاني حدث اليوم ، عندما امتنعت المملكة المتحدة عن التصويت على مشروع القرار الذي أدان سياسة الفصل العنصرى في دستور جنوب افريقيا الجديد .

السيد باشكفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : قال ممثل المملكة المتحدة ، عند ممارسته لحقه في الرد ، انني ارتكبت خطأ يتعلق بالحقائق في كلمتي عندما أشرت الى بناء قاعدة عسكرية في جـزر فولكلاند (مالفيناس) . وأود أن أقتبس مما قلته :

" هناك خطرا متعظما ينبع من بناء هذه القاعدة الجديدة التي

تقيمها دولة عضو في منظمة حلف شمال الأطلسي "

وانكار دقة هذه العبارة يعني القول بأن المملكة المتحدة ليست عضوا في منظمة حلف شمال الأطلسي أو انها تعتزم ترك هذه المنظمة في القريب العاجل .

السيد مارغيتسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

انني أتذكر بوضوح ان ممثل جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تردد وتعثر ، أثناء القاء خطابه ، في الفقرة موضوع الكلام ، وأعتقد أنه استعمل الكلمات - وقد كتبتها - " قاعدة لحلف شمال الأطلسي " ، ولكنني بكل تأكيد سأسحب ما قلته اذا كان استعماله لهذه الكلمات غير مقصود .

ومع ذلك ، فان ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية لم يتعثر في فقرة مشابهة

في خطابه ، وقد سجلت كلماته التي كانت " قاعدة عسكرية لحلف شمال الأطلسي " .

وقد تكلم ممثل الأرجنتين عند ممارسته لحقه في الرد ، عن قرارات الامم المتحدة

وحق تقرير المضير . وما ذكره لا يضيف جديدا الى الحجج المقدمة حتى الآن في هذه

المناقشة والتي تناولها سير جون طومسون في بيانه بعد ظهر اليوم بعناية وفي استفاضة .

أما فيما يتعلق بالملاحظات الخاصة بالاستراتيجية العسكرية البريطانية ، فانني لا أستطيع الا أن أفترض أن مثل الأرجنتين لم ينصت بتركيز تام الى بيان سير جون طومسون بعد ظهر اليوم . فهناك عنصر الخيال السريالي في هذا الكلام . وأعرب عن أسفه لأن مثل الأرجنتين يستمر في محاولة ترسيخ ذلك الخيال . وأدعو بكل صدق لقراءة بيان سير جون طومسون .

السيد مونيذ (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد فهمت أننا نشير القلق عندما نشير بشكل محدد الى الحقائق أو عندما تؤيدنا الحقيقة . فكل ما فعلته أنني أشرت الى حقائق . ودعت هذه الحقائق بكلمات العديد من ممثلي المملكة المتحدة وكبار موظفيها الذين شرحوا بالتفصيل الحقائق العارية لعملية اختفاء الطابع العسكري على جزر مالفيناس . والواقع أن السيد هيسيلتاين ، وزير الدفاع بالمملكة المتحدة ، والذي أشرت اليه فيما سبق ، أوضح سمات هذه القلعة العسكرية . فلم أقم بابتكار هذه الكلمات . كما أنها ليست من نتاج خيالي ، انها ببساطة نتاج كل ما قيل حول هذه المسألة من جانب ممثلي الحكومة البريطانية .

ولا أعتقد أنه من الضروري أن أتناول بالتفصيل النقاط الأخرى التي أشيرت على التواء لأننا قد أعربنا مرارا عن أفكارنا بشأن هذه النقاط على نحو واضح وبتقديم حقائق وحجج مقنعة تماما .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٥